الشبكة العربية

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

العدد السادس يونيو 2019 م



المؤتمر الدولي بشرم الشيخ حول..

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة



د. موسى بريزات في حوار لـ (مجلة الشبكة)



الجمّالي: نطالب بإنشاء منظومة عمل وطنية متكاملة



محمد فايق: أي حل يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني لن يؤدي إلى سلام دائم

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions



نهدف لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية

التنمية المستدامة
أُس الحلول؟؟

لم ترقَ الأهداف الإنمائية للألفية لتطلعات المجتمع الدولي رغم ما حققته من إنجازات، لذلك طورها هذا المجتمع بوضع أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 آملاً من خلالها استكمال مسيرة القضاء على الفقر وتحقيق المساواة وتوفير الحماية للحياة الطبيعية على كوكب الأرض واستدامتها بما يحقق الكرامة الإنسانية واستمرار الوجود البشري على سطح المعمورة.

فهل ستتحقق الآمال من خلال تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة للعام 2030؟ وهل تحتاج هذه الأهداف للتطوير والتحديث؟ هل التنمية ممكنة بظل الإرهاب والحروب والاحتلال؟ وهل التنمية ممكنة بظل التطلعات الاستعمارية للدول العظمى، والسيطرة على مقدرات الشعوب والاستمرار بهذا النهج؟ هل هناك جدية من الدول الكبرى والفاعلة على المستوى الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على المناخ وبيئة طبيعية صحيحة؟ وهل يعي الرأسمال العالمي نتائج سلوكه وآثاره الكارثية على المناخ؟ وهل فعلاً المناخ والمياه هما أساس التنمية؟وغير ذلك من التساؤلات والأفكار والنقاط التي تثار عند الحديث عن خطة التنمية المستدامة وأهدافها للعام 2030. لا شك أن أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 ستحقق في حال نُفِّذَتْ؛ جزء كبير جداً من آمال الشعوب وتطلعاتها، وهذا ما يحتاج لوعي وإرادة حقيقية وصادقة من قبل المجتمع الدولي للعمل بجدية وإخلاص على تحقيق هذه الخطة، وذلك من خلال وضعها حيز التنفيذ وتضمينها بالخطط الوطنية للدول، وحث وتمكين الدول التي لم تعمل عليها حتى الآن، للعمل عليها، وتذليل العقبات والظروف لتمكينها من ذلك لصالح الإنسانية جمعاء باعتبارها خطة شاملة تستهدف الكوكب ككل وتعمل على عدم ترك أحد بالخلف. لذلك لا بد من أن يُمَكّن المجتمع الدولي أصحاب المصلحة، لكي يقوموا بدورهم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها، وذلك من خلال تقديم العون المعرفي والمادي لهم وحث الدول للتعاون معهم وخصوصاً تعاون كل دولة مع أصحاب المصلحة الوطنيين لديها.

وأود أن أشير في هذا السياق إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أهم أصحاب المصلحة والجهات التي لديها الإمكانية والصلاحية التي تمكنها من مساعدة الدولة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها، لما لها من ولاية وصلاحيات واسعة منحها لها القانون المنشئ الذي وضع ليكون متوافقاً مع مبادئ باريس لعام 1993، وهنا أود حث المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الأعضاء بالشبكة العربية، على تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي الذي نظمته الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتشارك مع عضو الشبكة ورئاستها لهذ العام ((المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر))، المؤتمر الذي نظم في شرم الشيخ بتاريخ 26-27 حزيران- يونيو 2019 حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، المؤتمر الذي وضع توصيات ترقى لتكون خطة عمل وبوصلة للمؤسسات الوطنية بإطار اضطلاعهم بمهامهم بهذا السياق، الأمر الذي لن تدخر الشبكة العربية جهداً لتحقيقه، وذلك من خلال بناء ورفع قدرات المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان والعمل مع شركائها على توفير الدعم اللازم لتحقيق ذلك.

وما التوفيق إلا من عند الله

رئيس التحرير
سلطان الجمّالي

تقرأ داخل العدد



4 محمد فايق : أي حل يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني لن يؤدي إلى سلام دائم ولا تنمية ولا استقرار في المنطقة



5 الجمّالي : نطالب بإنشاء منظومة عمل وطنية متكاملة لوضع حد للانتهاكات التي تُرتكب ضد حقوق الأفراد وحرياتهم



12 دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

هيئة التحرير

رئيس التحرير

سلطان الجمّالي

مستشار التحرير

غفار العلي

سكرتارية التحرير

بدر الدين ميرغني

أحمد ماهر

ضياء الدين عباس

إيناس الناطور

ناصر صالح

للتواصل

هاتف : 261 048 44 (974+)

فاكس : 687 316 44 (974+)

ص.ب : 2414 الدوحة - قطر

the-arab-network@annhri.org

الموقع الالكتروني

www.annhri.org

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

TheArabNetwork

المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن آراء كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تقرأ داخل العدد



17 (اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان) تدشن موقعها الإلكتروني بحلتهِ الجديدة



20 الأعضاء يجددون الثقة في الدكتور علي بن صميخ رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان



25 الهيئة المستقلة تطلق تقريرها السنوي الرابع والعشرون



30 ورشة تدريبية حول دور الإعلام في رفع الوعي بحقوق الإنسان



33 آمنة بوعياش، رئيساً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب



40 طاولة مستديرة لبرنامج العيادة القانونية وحقوق الإنسان

خلال كلمة الشبكة في مجلس حقوق الإنسان

محمد فايق: أي حل يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني لن يؤدي إلى سلام دائم ولا تنمية ولا استقرار في المنطقة



محمد فايق رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

القضية الفلسطينيــة: إن هذه الضغــوط تتمثـل في استخـدام العنف المفرط

دعا السيد محمد فايق رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان بمواصلة دوره الواجب في المطالبة بالحل العادل للقضية الفلسطينية واستمرار وضعها على جدول أعماله.

وأكد فايق في الوقت نفسه أن المشهد المأساوي المتلاحق، الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني من قبل المستوطنين هو عبارة عن ضغوط لحمله على التخلي عن حقوقه المشروعة.

وقال فايق لدى إلقائه كلمة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان المنعقد بجنيف بتاريخ 2019/3/18 خلال الجلسة المنعقدة تحت بند القضية الفلسطينية: إن هذه الضغوط تتمثل في استخدام العنف المفرط تجاه المحتجين السلميين في مسيرات العودة وكسر الحصار مما أدى إلى قتل مئات الأطفال وإصابة مئات الآلاف من المتظاهرين منذ بدء المسيرات في 30 مارس 2018، فضلاً عن إطلاق يد المستوطنين في أعمال العنف، إلى جانب محاولة طمس مرتكزات القضية الفلسطينية بدءاً بالإعلان عن ضم القدس ومحاولة شل وكالة الغوث "الأونروا"، وقطع المعونة عن السلطة الفلسطينية وتشديد الحصار على قطاع غزة، وتقويض مقومات حل "الدولتين" بتكثيف الاستيطان والاستيلاء على المزيد من أراضي الضفة، والتلويح بحلول مبهمة عبر ما يسمى "بصفقة القرن" أو الحل الاقتصادي للقضية الفلسطينية.

وشدد رئيس الشبكة العربية على أن أي حل يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني لن يؤدي إلى سلام دائم ولا تنمية المنطقة أو استقرارها.

بندوة نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بيروت...

الجمّالي: نطالب بإنشاء منظومة عمل وطنية متكاملة لوضع حد للانتهاكات التي تُرتكب ضد حقوق الأفراد وحرياتهم



بيروت:19 ديسمبر 2018م

سياسات الدول العظمى مرجعيتها المصالح وليس الأخلاق أو المواثيق الدولية

طالب السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية بضرورة إنشاء منظومة عمل وطنية متكاملة لوضع حد للانتهاكات التي تُرتكب ضد حقوق الأفراد وحرياتهم، والسماح بحياة سياسية ديمقراطية. لافتاً إلى أن تعزيز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وموائمة التشريعات للشرعة الدولية لحقوق الإنسان؛ يجعل سيادة الدولة مصانة عند فتح الأبواب للحماية الدولية لحقوق الانسان.

ودعا الجمّالي لأن تكون المسؤولية في حماية حقوق الإنسان مشتركة بين الأجهزة الدولية التي تقررها وتراقب تنفيذها والسلطات الوطنية التي تحترمها وتطبقها، إلى جانب العمل على تشجيع وتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونظام شكاوى الأفراد الذي اعتبره خير وسيلة لحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

جاء ذلك خلال كلمته الافتتاحية في ندوة حول (دعم المؤسسات الوطنية في المنطقة العربية في تفعيل آليات الشكاوى وتقصي الحقائق لحماية حقوق الإنسان في أثناء وبعد النزاعات) والتي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بيروت 19 ديسمبر 2018 وقال الجمّالي: على أرض الواقع لم تتمكن الأمم المتحدة حتى الآن من وضع آليات فعالة ونشطة لإلزام الدول بتنفيذ تعهداتها بموجب المواثيق الدولية أسوة بالعقوبات التي تفرضها القوانين المحلية على المواطنين الذين ينتهكون القانون، وأضاف: لذا يكون تركيز المؤسسة الوطنية على تقصي الحقائق والتحقيق واستقبال الشكاوى ومتابعتها وإحالتها للقضاء المختص أكثر جدوى وفائدة. مؤكداً على أهمية تعاون المؤسسات الوطنية مع الهيئات الدولية وخصوصاً الإغاثية منها مثل الهلال الأحمر والصليب الأحمر، وغيرهم من المنظمات وكذلك التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وذلك في إطار اضطلاعها بدورها بحماية حقوق الإنسان في بلدها.



وأشار المدير التنفيذي للشبكة إلى أنه بالرغم من تمكن هيئة الأمم المتحدة من التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان وقت المنازعات المسلحة مستخدمة أساليب متنوعة للتحقيق في أوضاع حقوق الإنسان، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في إيجاد آلية مناسبة بسبب خرق الدول لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، مع أنها بذلت الجهود وأدت دوراً كان له أثره في كشف طبيعة وممارسات الدول وإحراجها سياسياً وأخلاقياً أمام الرأي العالمي.

لافتاً إلى أن تحرك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وفق مصالحها، أدى لعدم قدرة الأمم المتحدة لأن تكون أكثر حيادية خلال مواجهتها للأزمات والمشاكل الدولية.

وقال الجمّالي: عندما تنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني تقع المسؤولية على عاتق المجتمع الدولي ممثلة في هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها التي تشمل الآليات الدولية الموجبة لحماية قواعد القانون الدولي الإنساني.

ونوه الجمّالي إلى أن الانتهاكات المستمرة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في دولة فلسطين العربية المحتلة تخرق قواعد القانون الدولي الإنساني،

وكذلك انتهاكات سلطة الاحتلال وقضائها من خلال قرارات وقوانين وأحكام وإجراءات عنصرية تنفذ بالقوة الغاشمة ضد الشعب العربي الفلسطيني وتستهدفه في وجوده.

وقال: هذه الانتهاكات الإسرائيلية تشكل جرائم حرب لم يتمكن أحد من محاسبتها، رغم الإدانات وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وذلك لأن الإجراءات العقابية التي يجوز للأمم المتحدة أن تفرضها هي فقط تلك الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والخاصة باستعمال القوة في حالات العدوان المسلح وخرق الأمن والسلام الدوليين وذلك بموجب قرار يصدر من مجلس الأمن.

وأضاف: إن سياسات الدول العظمى مرجعيتها المصالح وليس الأخلاق أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو ميثاق الأمم المتحدة، فالمشاكل الدولية لا تحلها الأمم المتحدة بمعايير موضوعية وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، وإنما يتوقف حل هذه المشاكل حسب ما تقرره الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، لذلك تتسم قرارات المنظمة الدولية في بعض الأحيان بالانتقائية وازدواجية المعايير.

وتابع: إذا كان القانون الوطني لا يعاقب على عمل يشكل جريمة حرب فإن هذا لا يعفي من ارتكبه من المسؤولية بحسب أحكام القانون الدولي، وذلك حتى لو تصرف الشخص الذي ارتكب الجريمة بوصفه رئيساً للدولة أو مسؤولاً فيها، لأن من يخرق قوانين الحرب لا يمكن أن يطلب الحصانة استناداً إلى أنه تصرف وفقاً للسلطة الدولية، فسماح الدولة بهذه الأفعال يجعلها متعدية لاختصاصها الذي رسمه القانون الدولي.

وأكد الجمّالي أن للمؤسسات الوطنية دور غاية في الأهمية في أثناء النزاع وبعده، ويتمحور دورها في حماية حقوق الإنسان وخصوصاً الفئات الضعيفة منها،

والمساهمة في الحد من الانتهاكات والتحقيق بها وتوثيقها وفضحها وإعلام الجهات الحكومية بها وحثهم على اتخاذ الإجراءات التي تكفل حمايتها وضمان عدم تكرار انتهاكها بالإضافة لإحالة الانتهاكات للجهة القضائية المختصة ومتابعتها.

وقال الجمّالي: أما فيما يتعلق بمرحلة ما بعد نشوب النزاعات فدورها يكون في إطار تحديد الحقوق المنتهكة والفئات المتضررة والعمل مع الجهات المختصة على معالجة نتائج النزاع النفسية والمعنوية ومساندة الضحايا للحصول على التعويض عن ما أصابهم من ضرر، إلى جانب دورها المحوري بالمصالحة الوطنية ورأب الصدع الذي قد يتشكل بالمجتمع نتيجة نشوب النزاع، وعلى وجه الخصوص إن كان النزاع داخلي.

وأضاف: في كل الأوقات وفي أثناء النزاع يُحق للمؤسسة الوطنية التحقيق في أي ادعاء خاص بانتهاك جسيم وتقصي الحقائق والتعاون مع اللجان الدولية بهذا الخصوص، فضلاً عن الأدلة المقدمة من أطراف النزاع يجوز لها بالتعاون مع أصحاب المصلحة وخصوصاً وكالات ولجان وفرق الأمم المتحدة، البحث عن أدلة أخرى وأن تجري تحقيقاً بالانتهاك على أرض الواقع، وإحالته للقضاء الوطني المختص ولا يعفى الشخص الذي ارتكب الفعل بناء على أمر من الحكومة أو رئيسه الأعلى من المسؤولية وفقاً للقانون الدولي، لافتاً إلى أن أغلب القوانين الوطنية تجيئ في هذا الإطار.

وقال: لكن إن أضحى متهماً بجريمة وفق القانون الدولي له الحق في محاكمة عادلة وللمؤسسة الوطنية دور في حصوله على هذه المحاكمة ومراقبة تحقيق العدالة.



الإدارة العامة للشبكة ترحب بصدور قرار إنشاء المؤسسة الوطنية الكويتية



15 أبريل 2019

اجتمع السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية مع وفد الديوان الوطني لحقوق الإنسان الكويتي.

جاء ذلك على هامش أعمال "المؤتمر الدولي حول الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب"، حيث رحب المدير التنفيذي بصدور قرار إنشاء مؤسسة وطنية في دولة الكويت مؤكداً على الحكمة والرجاحة التي تتمتع بها الحكومة الكويتية، وأعرب عن استعداد الشبكة العربية إن لزم الأمر، تقديم العون بإعداد لوائح المؤسسة بما يضمن تمكينها من الاضطلاع بمهامها وفق مبادئ باريس لعام 1993.

كما أبدى استعداد الشبكة العربية ببناء ورفع قدرات كوادر المؤسسة لاحقاً بعد الانتهاء من عملية التأسيس، وذلك لتأمين إنطلاق المؤسسة وضمان تحقيق الهدف من إنشائها بتعزيز واقع حقوق الإنسان في الكويت.

قدم السيد غفار العلي المستشار القانوني للشبكة العربية نبذة مختصرة عرف من خلالها بالشبكة العربية من حيث نشأتها و دورها في دعم ومساندة المؤسسات الوطنية، كما أوضح الآلية المتبعة للحصول على العضوية المصنفة بثلاثة فئات، ومايترتب على ذلك من مسؤولية تضطلع بها الشبكة تجاه عضوية هذه المؤسسة لتلبية احتياجاتها ورفع قدراتها.

من جانبه رحب الوفد الكويتي باهتمام الإدارة العامة للشبكة العربية بالتعاون مع الديوان الوطني، مستعرضاً ما أنجز وما سينجز بالمستقبل القريب، حيث تناول الوفد قانون الإنشاء، وآخر مستجدات التأسيس ورؤاهم المستقبلية.

15 أبريل 2019

الإدارة العامة للشبكة تجتمع مع وفد المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالعراق



اجتمع السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية مع وفد المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالعراق

وذلك على هامش أعمال "المؤتمر الدولي حول الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب"، حيث قام المدير التنفيذي بالترحيب بالوفد والتأكيد على اضطلاع الشبكة العربية بدورها في دعم ومساندة المؤسسات الوطنية لتعمل وفق مبادئ باريس ولتصنف على الفئة " أ " لدى لجنة الاعتماد الفرعية. واقترح الجمّالي خلال الاجتماع حزمة من التوصيات والمقترحات لمواجهة التحديات وتلبية حاجات المفوضية منها أهمية التواصل المستمر مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والعمل على نشر أنشطة كما ومشاركات المفوضية العليا، بما يعزز دورها على المستوى الوطني، ويعرف به إقليمياً ودولياً.

من جانبه استعرض السيد ثامر ياسين عضو مجلس المفوضين بعض التحديات والاحتياجات والدور المتوقع من الشبكة العربية بهذا الإطار، كما أكد تجاوب الحكومة العراقية وتعاونها مع المفوضية العليا.

فيما أشاد ياسين بجهود الإدارة العامة للشبكة العربية بدعم المفوضية العليا، وشكر المدير التنفيذي على توصياته التي وصفها بالهامة، والتي ستؤخذ بعين الاعتبار.

تعاون مشترك بين الشبكتين العربية والإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

15 أبريل 2019

اجتمع السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية مع نظيره في الشبكة الإفريقية لحقوق الإنسان السيد جيلبرت سيبيهوغو وذلك على هامش أعمال "المؤتمر الدولي حول الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب"، حيث رحب المدير التنفيذي للشبكة العربية، بالسيد سيبيهوغو، مؤكداً على استعداد الشبكة العربية للتعاون مع الشبكة الإفريقية لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة المقبلة.من جهته رحب السيد جيلبرت، باهتمام الشبكة العربية بالتعاون مع الشبكة الأفريقية، وعرض مقترح لتنظيم نشاط مشترك بين الشبكتين خلال الفترة المقبلة حول "العدالة الإنتقالية" وأعرب السيد جيلبرت عن تقديره وامتنانه لجهود للشبكة العربية، كما شكر المدير التنفيذي على اهتمامه بالتعاون مع الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وكان السيد غفار العلي، المستشار القانوني للشبكة العربية قدم خلال الاجتماع شرحاً لبعض فعاليات الشبكة العربية والتي تأمل الشبكة مشاركة الشبكة الأفريقية بها, ومن أهمها المؤتمر الدولي الذي ستنظمه الشبكة العربية بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر (عضو الشبكتين) حول "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" 26-27 يونيو 2019م في مصر.

التوافق على الدليل الإرشادي لرصد الانتخابات باجتماع المستديرة الثالثة بإسطنبول



20 يونيو 2019

توافق اجتماع الخبراء حول الدليل الإرشادي لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد ومراقبة العملية الانتخابية. جاء ذلك خلال اجتماع المائدة المستديرة الثالثة الذي نظمته الإدارة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوم 20 يونيو 2019م بمدينة إسطنبول بهدف مناقشة المسودة الأخيرة لمشروع إنتاج دليل منهجي لرصد حقوق الإنسان في سياق العملية الانتخابية، وذلك في إطار التعاون بين الشبكة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتسهيل دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية وبناء ورفع قدراتها بهذا المجال ولتمكينهم من الاضطلاع بدورهم بسياق العملية الانتخابية، حيث تم الاتفاق حول المحتوى النهائي للدليل، والذي تم التركيز من خلاله على حماية حقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية بهذا السياق, ومدى توافقه مع دور وولاية المؤسسات الوطنية المنصوص عليها في مبادئ باريس لعام 93.

يذكر أن الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شكلا شراكة متينة منذ عام 2016، وذلك للعمل على تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال الدورة الانتخابية، ولإذكاء الوعي العام حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أثناء الدورة الانتخابية، وهذا ما دعا إلى أهمية استحداث دليل سهل الاستخدام يبين دور المؤسسات الوطنية بحماية حقوق الإنسان خلال الدورة الانتخابية .

لرفع مستوى التعاون بين الجانبين ...

تفعيل الشراكة بين الشبكة العربية والمعهد العربي لحقوق الإنسان



20 يونيو 2019

اجتمع السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية بمقر الشبكة مع السيد عبد الباسط حسن رئيس المعهد العربي بهدف تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في 23 / 12 / 2016

وفي إطار رفع مستوى التعاون بين الشبكة والمعهد، وتطرق الجانبان لمخرجات المنتدى الدولي التاسع للمنظمات غير الحكومية الشريكة الرسمية لليونسكو "نظرة أخرى حول الهجرة" والذي تم تنظيمه في تونس في 26 - 27 سبتمبر 2018 ، حيث وصف طرفا الاجتماع المنتدى بالناجح جداً، فيما رحب المدير التنفيذي للشبكة بالمقترح الذي تقدم به رئيس المعهد العربي في بتنظيم فعالية مشتركة بالدوحة وذلك بمناسبة ذكرى تأسيس المعهد العربيفي 30 مارس من عام 1989 على أن يكون المحور الرئيسي للفعالية قضية دمج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية إلى جانب عمل حملة مشتركة بين طرفي الشبكة والمعهد تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والاستثمار في التعليم. ورحب الجمّالي بمشاركة المعهد بفعاليات الشبكة، كما أكد على استمرارية مشاركة الشبكة بدورة عنبتاوي السنوية التي ينظمها المعهد بتونس.من جهته رحب عبد الباسط بالتعاون مع الشبكة وأثنى على إقرار الشبكة لدورة تدريبية سنوية لرفع القدرات بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، تحمل اسم محمد فايق عميد الشبكة العربية، باعتباره قيمة عليا ومن المناضلين الذين قدموا النفيس والغالي خلال مسيرته الحقوقية في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

برئاسة السيد محمد فايق، رئيس الشبكة ...

تنفيذية الشبكة تجتمع بشرم الشيخ



27 يونيو 2019

اجتمعت اللجنة التنفيذية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشرم الشيخ برئاسة السيد محمد فايق، رئيس الشبكة

حيث اطلعت اللجنة التنفيذية على قرارات وتوصيات اجتماع اللجنة التنفيذية الأخير، وتوصيات الجمعية العامة. إلى جانب الاطلاع على آخر المستجدات بخصوص الدليل الإرشادي للمؤسسات الوطنية في مراقبة الانتخابات. والمستجدات بخصوص المؤسستين الوطنيتين في كل من لبنان والكويت. وأكد المجتمعون على أهمية متابعة مخرجات وتوصيات اجتماع الجمعية العامة الأخيرة في مصر، وقرارات اللجنة التنفيذية باجتماعها الأخير بجنيف. ودعت اللجنة التنفيذية إلى ضرورة العمل على إصدار دليل إرشادي مفصل حول عملية الاعتماد وإعادة الاعتماد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ليعطي بعداً حول كيفية التعاطي مع النصوص للوفاء بمتطلباتها، ويتناول المواضيع المهمة التي يجب التنبه إليها وغير مكتوبة بالنصوص، على أن يتضمن الدليل تجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العربية بهذا الخصوص، وأن يُعمل على الدليل بالتشارك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان إن أمكن باعتبارها أمانة اللجنة الفرعية للاعتماد. كما أكدت اللجنة التنفيذية على أهمية دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الناشئة في الدول العربية، وتأمين مشاركتها بفعاليات الشبكة ودوراتها.

مؤتمر دولي في شرم الشيخ حول..

دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة



27-26 يونيو 2019

المؤتمر نظمته الشبكة بالتشارك مع المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر

فايق: إنجازات كبيرة حققتها الشبكة ومؤسساتها الأعضاء في تعزيز أهداف التنمية المستدامة

نظمت الشبكة العربية بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان مؤتمراً دولياً حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" ومواءمة القوانين والسياسات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة "يومي 26 – 27 يونيو 2019 بمشاركة أكثر من 20 مؤسسة وطنية عربية وأوروبية وإفريقية وآسيوية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "إسكوا"، والشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وجامعة الدول العربية، وعدد من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والسفارات العربية والأجنبية، والجهات الحكومية المعنية وفي كلمته الافتتاحية استعرض السيد محمد فايق - رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، الإنجازات التي حققتها الشبكة ومؤسساتها الأعضاء في تعزيز أهداف التنمية المستدامة 2030، والجهود غير العادية التي بذلت في إعدادها، آملاً في مسار جديد لعالم ينهض بكل الأمم.

وأشار فايق إلى السنوات التي مضت من عمر هذا البرنامج وجسامة التحديات التي نادراً ما تتجمع في وقت واحد متخذة أبعاداً محلية وإقليمية ودولية، وتحمّل الشرق الأوسط وأفريقيا أشد تبعاتها وأكد فايق أن من أهمها تحديات الإرهاب، النزاعات المسلحة، الحروب التجارية، التغييرات المناخية، والاحتلال الأجنبي.

كما تعرض للمفارقة التي تشهدها القضية الفلسطينية، منذ إطلاق خطة التنمية المستدامة 2030 رغم إلتزام المجتمع الدولي بمبدأ " عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" والتي تجمع بين الاحتلال والعدوان العسكري، والعصف بكل معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

وإهدار كل قرارات الأمم المتحدة على نحو لا يترك أي أفق لاسترداد الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف. كما استعرض سيادته ما حققته مصر على مسار التنمية المستدامة، وتقديم تقريرها الطوعي للمنتدى السياسي رفيع المستوى.

إفساح المجال لحوار مجتمعي

من ناحيته تناول الأستاذ علاء عابد رئيس لجنة حقوق الإنسان فى مجلس النواب المصري، سمات أهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بحقوق الإنسان.

كما رصد باختصار بعض مؤشرات التقدم فى مصر فى أوضاع حقوق الإنسان مما له علاقة بأهداف التنمية المستدامة.

وقدم عابد نماذج متعددة بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة والشباب، وتجميد القانون رقم 70 لسنة 2017 الخاص بتنظيم العمل الأهلي وإفساح المجال لحوار مجتمعي للوصول لقانون متوازن يعزز بين حريات العمل الأهلي.

وقال: لقد بذلت لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب جهوداً في تطوير العديد من القوانين حيث طرحت مشروع قانون لتعويض المحبوسين احتياطياً في حال براءتهم، واستبدال الحبس الاحتياطي بإجراءات احترازية بديلة مع تحديد مدتها. وأضاف: كما طرحت اللجنة مقترحاً تشريعياً لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وآخر يخص الغرامات.

كما أوضح أن لجنة العفو الرئاسي تقوم بمراجعة قوائم المحبوسين على اختلاف عقوباتهم وتعمل مع رئاسة الجمهورية على إصدار عفو عن آلاف منهم، كما أوضح أن لجنة حقوق الإنسان تقوم بزيارات ميدانية متتالية لأماكن الإحتجاز والسجون ومراكز الشرطة ودور الإيواء فى مختلف محافظات مصر لرصد حالة السجناء والمحتجزين وضمان حقوقهم، كما تتابع اللجنة كافة المحاكمات لمراقبة ضمان إنفاذ معايير العدالة.

علاقة تآزرية بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة

وفي ذات السياق أكدت السيدة رويدا الحاج الممثل الإقليمي لمكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في كلمة نيابةً عن المفوض السامي لحقوق الإنسان، أنّ تفعيل العلاقة التآزرية بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة أساسية لتعزيز بعضها البعض، وقالت: من جهة تؤثر حقوق الإنسان فى التوجيه والإطار القانونى الملزم لمعالجة الأهداف المتعددة الأبعاد بجدول أعمال 2030، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون أهداف التنمية المستدامة بمثابة خارطة طريق موجه نحو تحقيق النتائج المستهدفة لإعمال حقوق الإنسان. ودعت رويدا إلى تفعيل توصيات مؤتمر " ميريدا " وتشديدها على بناء القدرات وتبادل المعرفة، واستخدام آليات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية لتقييم وتوجيه تنفيذ جدول الأعمال. وكيفية تفعيل مبادىء باريس لدعم وتنفيذ خطة 2030.

وقالت: إنّ هنالك أهمية لتشكيل خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان كآلية أخرى يمكن للمؤسسات الوطنية الاستفادة منها عند مساهمتها في رصد التقدم الوطني نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشددت على أهمية دور الاستعراض الدوري الشامل وهيئات رصد المعاهدات والإجراءات الخاصة فضلاً عن الهيئات الإشرافية التابعة لمنظمة العمل الدولية. كما أكدت على دور المؤسسات الوطنية فى تشكيل المؤشرات العالمية والوطنية

خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تعزيز لحقوق الإنسان

من جهته أكد السيد الوزير المفوض منير الفاسي مدير إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية في كلمته على أنّ حقوق الإنسان والتنمية المستدامة يدعم كل منهما الآخر.



وقال: إن تعميق الفهم لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ما هو إلا تعزيز للوعي بثقافة حقوق الإنسان. لافتاً إلى أن جامعة الدول العربية تسعى إلى تعزيز عقد الشراكات، لا سيما مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مع إيلاء عناية خاصة لدور المرأة والشباب في العملية التنموية والعدالة الاجتماعية والبيئة.

وقال: يبقى استمرار وجود نزاعات مسلحة وبؤر للتوتر، وتفشى الإرهاب والتطرف عائقاً أمام دوران عجلة التنمية، وتضافر الجهود على المستويين الإقليمي والدولي لإحلال السلام وإيجاد حلول جذرية ومستدامة للأزمات المتعاقبة، كما عدد أوجه المعاناة التى تتعرض لها حقوق الشعب الفلسطيني.

التنمية المستدامة انعكاس لآمال الجماهير

بينما أوضح الدكتور محمد عز الدين عبد المنعم عضو لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنّ أهداف التنمية المستدامة هي انعكاس لآمال الجماهير العريضة فى كل مكان فى عيش آمن وكريم.

وقال: إنّ الجماهير العريضة مازالت في حاجة إلى إدراك حقيقة هذه الأهداف ومن هنا فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قادرة أكثر من غيرها على الوصول إلى هذه الجماهير، وحشد تأييدها دعماً لهذه الأهداف.

لافتاً إلى أنّ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لديها خبرة مستفيضة بالواقع الوطني، وإلمام دقيق بحقائق الأمور، يُمَكنها من السهر على وضع أهداف التنمية المستدامة موضع التنفيذ، مؤكداً في الوقت ذاته على قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بذل جهود مكثفة على كافة المستويات من أجل حشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بها في كل جوانبها، وقال: لكن ما يثير الاهتمام أنه بينما يرى " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أن تكلفة تحقيق هذه الأهداف تتراوح ما بين خمسة إلى سبعة ترليون دولار، تشير تقارير أخرى إلى أن التجارة الدولية فى سلع ترفية مزيفة قد بلغت ما قيمته أربعة ونصف ترليون دولار.

تمكين المؤسسات الوطنية

فيما خلصت مداولات المؤتمر إلى العديد من التوصيات المهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن تصنيفها وفقاً للجهات المعنية على النحو الآتي:

أولاً: توصيات موجهة للحكومات وتضمنت دعوة الحكومات للتعاون مع المؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات الدولية، والقطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتسهيل وصولهم للمعلومات والبيانات والإحصاءات اللازمة، إلى جانب الاهتمام بالبحث العلمي والتعليم الفني والصناعي بما يتناسب مع احتياجات التنمية المرجوة وزيادة الموارد والمخصصات للمؤسسات الوطنية لتمكينها من تعزيز الأنشطة الرامية لتنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما طالب المؤتمرون خلال توصياتهم الموجهة للحكومات بأهمية إدارة حوار موسع مع منظمات المجتمع المدني حول سبل تحقيق الغايات المشتركة لبرامج التنمية المستدامة، ودمج المجتمع المدني في تحقيق هذه الغايات. وإنشاء هيئات مستقلة ضد التمييز انسجاماً مع الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري. علاوة على تبادل الخبرات بين اللجان الوزارية المعنية أو البرلمانية حول أفضل الممارسات.

كما طالبت التوصيات بتعزيز الشراكات مع الآليات الإقليمية مثل: الجامعة العربية والإسكوا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والانخراط بشكل فعال في المراجعة الشفافة الطوعية للأهداف ما قبل 2030، واعتماد نهج تشاركي وتشاوري مع جميع أصحاب المصلحة، بمن في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل إعداد التقارير الطوعية التي تقدمها الحكومات في هذا الإطار، وتعزيز وتنفيذ الإجراءات التشريعية والقضائية والمؤسسية الرامية لمكافحة الفساد. والعمل على إنشاء إدارة حكومية للتنسيق بين الوزارات تكون مكلفة بحقوق الإنسان وتعيين مخاطبين لها بمختلف الوزارات، وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بحقوق الإنسان.

وتكثيف الجهود الرامية إلى تطوير الإصلاح الإداري خاصة في البلدان التي لها تاريخ طويل مع البيروقراطية.

دمج التنمية المستدامة في السياسات العامة وخطط المؤسسات الوطنية

فيما يتعلق بالتوصيات الموجهة للمؤسسات الوطنية أكد المؤتمرون على أهمية المساهمة في تفعيل أهداف التنمية عن طريق الدعوة لدمجها فى الخطط الوطنية والسياسات العامة، وإبداء الرأي والمشورة للحكومات والبرلمانات من أجل مراجعة القوانين الوطنية وملاءمتها مع مقاصد وغايات أهداف التنمية المستدامة.

ودعا المؤتمرون المؤسسات الوطنية التي لم يتسن لها العمل على أهداف التنمية المستدامة وغير متضمنة في برامجها, إلى العمل على تنفيذ أهداف التنمية ومتابعة تنفيذها، ويكون ذلك وكمرحلة أولية عن طريق دمج تلك الأهداف في برامجها وأنشطتها التي تعمل عليها حالياً كمرحلة أولية، ثم بمرحلة متقدمة استحداث برامج وأنشطة جديدة مختصة بجدول أعمال أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، وخاصة ما يتعلق بالحق في الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين ومناهضة التمييز ومكافحة الاتجار بالبشر والحقوق البيئية والعدالة والسلم والبناء المؤسسي.

وأكدت التوصيات على ضرورة تعزيز دور المؤسسات الوطنية في تمكين الفئات المستهدفة، وخاصة المهمشين في استخدام سبل الإنصاف القانونية على الصعيدين الوطني والدولي، وتقديم المساعدة القانونية لتحقيق ذلك، وتنفيذ دور المؤسسات الوطنية، كما جاء في إعلان ميريدا، فيما يخص خطة التنمية المستدامة، وبذل الجهود للحصول على الفئة "أ " حيث تبلغ نسبة المؤسسات الوطنية الحائزة عليها63 ٪ فقط من المؤسسات الوطنية في العالم.

بالإضافة إلى إعادة التأكيد على ما جاء بتقرير الاجتماع الخاص المؤسس بالقرار (24 / 37) مارس 2015 حول الشراكة والحوار حول الأجندة، والتأكيد على الرؤية الموحدة للأهداف من منظور حقوق الإنسان.

علاوة على التأكيد على مبدأ الإجماع على أهمية الأهداف المبتغاة لدفع الدول للامتثال وتأمين الميزانيات اللازمة لتحقيق الأهداف. وضرورة أخذ تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل بالنظر لصلتها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز المشاركة مع ذوي المصلحة وإشراك الفئات المهمشة وذوي الإعاقة والشباب والأقليات.

بالإضافة إلى رفع قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل استخدام مؤشرات قياس الأثر، وقياس مدى التزام الدول بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وضمان مشاركة مستقلة للمؤسسات الوطنية في المنتدى السياسي رفيع المستوى باعتباره المنصة التي يتم من خلالها استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على غرار ما هو معمول به في مجلس حقوق الإنسان. وشدد المؤتمرون على ضرورة استخدام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لآليات الإبلاغ المتوافرة لها من أجل تضمين تقاريرها لنتائج عمليات الرصد ومدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وطالب المؤتمرون بإنشاء وحدة أو لجنة لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة داخل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ووضع معايير محددة وواضحة لقياس مدى التقدم المحرز في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إلى جانب تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبناء الشراكات الدولية والإقليمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

فعاليات داعمة للمؤسسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وفيما يتعلق بالتوصيات الموجهة الموجهة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دعا المشاركون في المؤتمر لأن تتبني الشبكة العربية ضمن برامجها فعاليات وأنشطة تدعم المؤسسات في تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة. والعمل على إصدار دليل إرشادي لمساعدة المؤسسات الوطنية على رسم خطط وبرامج عملية لتفعيل أهداف التنمية المستدامة، على أن يتضمن الدليل الممارسات الفضلى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان مع التركيز على التحديات التي تواجه التنمية المستدامة. الي جانب صياغة مؤشرات خاصة بالدول العربية ومؤشرات أخرى لكل منطقة وفقاً للظروف والإمكانيات والخصوصية التي تتمتع بها كل دولة على حدة. فضلاً عن العمل على رفع كفاءة المؤسسات والجهات المعنية بالإحصاءات، وتطوير الأدوات والمنهجيات المستخدمة فيها للوصول لأرقام دقيقة وبشكل دوري. والعمل على رفع كفاءة وقدرات موظفي المؤسسات الوطنية من ناحية إعداد التقارير وكيفية إعداد الخطط ووضع المؤشرات لإعمال أهداف التنمية المستدامة. وتعزيز الدعم التقني مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

لا تنمية في ظل الاحتلال

كما شملت مداولات المؤتمرون توصيات للمجتمع الدولي والتي-في بدايتها استدعى الدكتور عمار لدويك ممثل المؤسسة الوطنية الفلسطينية لحقوق

لحقوق الإنسان - مأساة الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والذي تخطى خمسون عاماً، وتأثيره على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وحقه في التنمية، والتدهور غير المسبوق الذي تعرضت له الأراضي الفلسطينية المحتلة والضغوط التي تمارسها سلطات الاحتلال والدعم الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي رغم الإجماع الدولي على تجريم هذه الخطوات التي عبر عنها التصويت في مجلس الأمن ضد القرارات المجحفة التي تورطت فيها الإدارة الأمريكية لتجذير الاحتلال، ونوه ممثل المؤسسة الفلسطينية للإجراءات التي تتخذها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقويض حقوق الشعب الفلسطيني والتي طالت جميع القضايا المعلقة وفي مقدمتها إعلان الولايات المتحدة القدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي ومحاولة سحق المفوضية السامية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ومحاولة القضاء على حق العودة، فضلاً عن الإجراء العنصري بتصويت الكنيست الإسرائيلي على " قانون قومية الدولة "التي تستهدف اعتبار اليهود وحدهم هم المواطنون وإقصاء عرب الـ 48 ((العرب الذين بقوا في قراهم وبلداتهم بعد أن سيطر جيش الاحتلال الإسرائيلي عليها سنة 1948)) الذين يمثلون أكثر من مليون وربع المليون مواطن من الفلسطينيين الذين لم يهاجروا خارج فلسطين رغم القهر والتمييز العنصري الذي يعانونه.

إلى جانب دعم الشراكات بين الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتنظيمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بالاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال باعتباره تحدياً من تحديات حقوق الإنسان في إطار متابعة تنفيذ ورصد التنمية المستدامة.

فيما أوصى المؤتمرون المجتمع الدولي بإعتبار أهداف التنمية المستدامة من أعمال حقوق الإنسان التي تتبناها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ليضع التزامات على الدول.

كما دعت المجتمع الدولي إلى توفير الدعم المالي الدولي اللازم للمؤسسات الوطنية في البلدان التي تعاني من صعوبات اقتصادية، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، فلا تنمية بظل الاحتلال.



(اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان) تدشن موقعها الإلكتروني بحلَّته الجديدة



صورة من الموقع



دشنت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان موقعها الإلكتروني بحلتهِ الجديدة, وذلك في إطار جهودها لتطوير قنوات للتفاعل والتواصل مع مختلف فئات المجتمع، وتوضيح الأعمال التي تقوم بها، والمهام التي تؤديها في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان.

معلومات عن نشأة اللجنة

ويوضح موقع اللجنة المُحدث معلومات عن نشأة اللجنة، ورؤيتها المتمثلة في أن تكون منبرًا وطنيًا فاعلاً في دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لدى جميع شرائح المجتمع ومؤسساته، ورسالتها الهادفة إلى غرس ثقافة حقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، وتعزيز ممارستها، والعمل على حمايتها وفق المبادئ والتشريعات المحلية والدولية المنظمة لذلك، واختصاصاتها المتمثلة في متابعة حماية حقوق الإنسان وحرياته في السلطنة وفقاً للنظام الأساسي للدولة والمواثيق والاتفاقيات الدولية، ورصد ما قد تثيره الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في السلطنة والتنسيق مع الجهات المعنية للتحقق منها والرد عليها، وتقديم المشورة للجهات المعنية في الدولة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته والمساهمة في إعداد التقارير التي تتناول هذه المواضيع، ورصد أية مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان في الدولة والمساعدة في تسويتها وحلها، واقتراح خطة سنوية تتضمن التدابير الوطنية اللازمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن ثم التنسيق مع جهات الاختصاص لضمان حسن تنفيذها، كما يوضح الموقع أسماء أعضاء اللجنة لمختلف الفترات والجهات التي يُمثلوها.



تقديم البلاغات إلكترونيًا

ومن خلال الموقع الإلكتروني أصبح بإمكان المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء تقديم بلاغاتهم إلكترونيًا بسهولة ويسر عبر تعبئة النموذج المخصص لذلك ليصل البلاغ مباشرةً إلى المُختصين بدائرة الرصد وتلقي البلاغات؛ حيث تم تحديث آلية تقديم البلاغات إلكترونيًا، وتبنت اللجنة خطوات واضحة في تلقي البلاغات بما يضمن سلامة وصحة الإجراءات اللاحقة التي تقوم بها بعد دراستهِ من مختلف جوانبه، والعمل على تسويتهِ بالتعاون مع الجهات المختصة في إطار الحقوق التي كفلتها القوانين والتشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السلطنة.

كما يوضح الموقع وسائل وطرق تقديم البلاغات والشكاوي إلى اللجنة والتي تشمل حضور الشخص أو من يوكله إلى مقر اللجنة وتعبئة الاستمارة المخصصة لتقديم البلاغ، وفي الحالات التي يتعذر فيها على المبلغ أو من يوكله الوصول شخصيا إلى مقر اللجنة، وتيسيرا للأمر؛ أوجدت اللجنة بدائل عديدة لتقديم الشكوى تتمثل في إرسال البلاغ عبر البريد الإلكتروني للجنة (complaints@ohrc.om) أو تقديم البلاغ من خلال الاستمارة إلكترونية المتوفرة على موقع اللجنة الالكتروني، أو تسجيل الشكوى عبر رسالة صوتية بالاتصال على الرقم المجاني(80002008).

واستحدثت اللجنة هذه الخدمة لتمكين الأشخاص الذين لا يستطيعون كتابة بلاغاتهم باللغة العربية أو الإنجليزية، أو لا يستطيعون الوصول إلى اللجنة لتواجدهم في أماكن حبس أو احتجاز.

وبعد الاستماع إلى البلاغ وتحليله، تتولى اللجنة التواصل مع المبلغ أو زيارته لإكمال الإجراءات.



الاستمارة إلكترونية المتوفرة على موقع اللجنة الالكتروني.

زيارة مكتبة اللجنة

كما يوفر موقع اللجنة بحلتهِ الجديدة خدمة للباحثين والدارسين في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان؛ حيث بات بإمكانهم تقديم طلب إلكتروني من خلال الاستمارة المخصصة لذلك في موقع اللجنة لزيارة مكتبة اللجنة التي تحوي مئات الكتب التخصصية في مختلف مجالات حقوق الإنسان، وبعد تقديم الطلب يتم التواصل هاتفيًا مع مقدمهِ لتحديد موعد زيارتهِ لمكتبة اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

إصدارات اللجنة المطبوعة

وتم تضمين موقع اللجنة بنسختهِ المُحدثة مختلف إصدارات اللجنة والتي تتضمن كتيبات، ومطويات، وإصدارات معرفة بحقوق الإنسان، وموضحة لحقوق فئات المجتمع المختلفة والتي توضح مسيرة اللجنة، ونشأتها، ورسالتها، واختصاصاتها، وطبيعة عملها، وعلاقتها بالمنظمات الإقليمية والدولية، ووسائل وطرق تقديم البلاغات، بالإضافة إلى زياراتها إلى مراكز التوقيف والسجون، ودورها في الرد على ما تثيره المنظمات والحكومات الأجنبية حول الموضوعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان بالسلطنة، والتقارير السنوية التي تُصدرها وتتضمن إيجازًا لما تم في مجال حقوق الإنسان في السلطنة؛ حيث أصبح بالإمكان تصفح كافة الإصدارات، وتحميلها من خلال الموقع الإلكتروني.



أخبار حقوق الإنسان

كما يحتوي موقع اللجنة الجديد على أخبار اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان المتعلقة بالأنشطة والفعاليات التي تُنفذها، والاجتماعات الخاصة بأعضائها، وأخبار المؤتمرات والندوات والورش التدريبية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى أخبار حقوق الإنسان العالمية؛ حيث يتم تحديث الأخبار المحلية والعالمية بشكل دوري.

صور ضوئية

ومن خلال الموقع المُحدث للجنة أصبح بالإمكان مشاهدة وتحميل صور الفعاليات والأنشطة التي تُنفذها اللجنة؛ حيث تم تخصيص مساحة في الموقع لعرض الصور الخاصة بتلك الفعاليات، والتي توضح أبرز الفعاليات التي نفذتها اللجنة، والزيارات التي تمت منذُ تأسيسها، بالإضافة إلى صور المؤتمرات والندوات التي اقامتها، وصور الاحتفالات الخاصة باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

الأفلام التوعوية

كما تم تخصيص مساحة لعرض الأفلام التوعوية، والمواد الفلمية التي قامت اللجنة بإنتاجها، حيث أصبح بإمكان المتصفح مشاهدة مختلف المواد الفلمية والتي تتضمن مواد توضح جانبًا من اختصاصات اللجنة وأعمالها، والاحصائيات الخاصة بالرصد وتلقي البلاغات، ومواد توضح بعض الجوانب الإنسانية كظاهرة إهمال الأطفال ودور الأسرة والمجتمع حيال ذلك، ومواد فلمية أخرى عن الإنسانية في المجتمع العُماني، بالإضافة إلى اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة باللجنة.

الاتفاقيات الدولية وروابط المنظمات الحقوقية

كما يحوي الموقع جانبًا من الاتفاقيات الدولية التي انضمت أو صادقت عليها السلطنة في المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى روابط المنظمات الإقليمية والدولية التي تُعتبر اللجنة عضوًا فاعلاً فيها ومن بينها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى روابط للعديد من اللجان الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان.

طرق التواصل

ويوضح الموقع الإلكتروني طرق التواصل مع اللجنة، وكيف بالإمكان الوصول إلى مقرها الرئيسي، أو الاتصال بها عبر الرقم المخصص للتواصل المباشر (24218900)، بالإضافة إلى الرقم المجاني الذي يتم من خلالهِ تسجيل البلاغات إلكترونيًا (80002008)، أو التواصل عبر بريدها الإلكتروني (info@ohrc.om).

منصة التواصل الاجتماعي (تويتر)

كما دشنت اللجنة حسابها على منصة التواصل الاجتماعي (تويتر) بحلتهِ الجديدة؛ وذلك في إطار جهودها للتواصل مع مختلف فئات المجتمع، وتوضيح الأعمال التي تقوم بها، والمهام التي تؤديها في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، كما ينقل حساب اللجنة الجديد أخبار اللجنة، وفعالياتها، وأنشطتها للجمهور.



الأعضاء يجددون الثقة في د. علي بن صميخ رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان



12 يوليو 2019 م

جدد أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الثقة في سعادة الدكتور علي بن صميخ المري بانتخابه رئيساً للجنة في دورتها الجديدة بالإجماع، بينما تم انتخاب الدكتور محمد سيف الكواري نائباً لرئيس اللجنة بالأغلبية بعد التصويت لعدد من أعضاء اللجنة الذين تم ترشيحهم للمنصب.فيما تم اختيار الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية مقرراً لاجتماعات الأعضاء.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للدورة الخامسة لأعضاء اللجنة برئاسة الدكتور يوسف عبيدان بوصفه العضو الأكبر سناً، وبحضور الدكتور علي بن صميخ المري ممثلاً عن المجتمع المدني، والدكتور محمد سيف الكواري ممثلاً عن المجتمع المدني، والدكتور يوسف عبيدان ممثلاً عن المجتمع المدني،والدكتورة أسماء عبدالله محمد العطية ممثلةً عن المجتمع المدني،والدكتور عبدالعزيز عبدالقادر المغيصيب ممثلاً عن المجتمع المدني، والدكتور علي أحمد الكبيسي ممثلاً عن المجتمع المدني، والسيدة آمال عبداللطيف المناعي ممثلةً عن المجتمع المدني، والسيد سلطان مبارك خميس العبدالله ممثلاً عن المجتمع المدني،والسيدة مريم عبدالله العطية ممثلةً عن المجتمع المدني، والسيد عبدالله صقر المهندي ممثلاً عن وزارة الداخلية، والسيد سالم راشد المريخي ممثلاً عن وزارة العدل، والسيد محمد حسن العبيدلي ممثلاً عن وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.

وعقب انتخاب رئيس اللجنة ونائبه ناقش الاجتماع جملة من القضايا، بينما خرج الاجتماع بتوزيع أعضاء اللجنة على الثلاث لجان الفرعية وهي: لجنة إعداد التقارير والتشريعات ولجنة الرصد والزيارات ولجنة البحوث والدراسات. وفي ذات السياق توجه أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشكر للدكتور يوسف عبيدان للإسهامات والجهود التي قدمها خلال فترة عمله نائبا لرئيس اللجنة.وجاء هذا الاجتماع عقب إصدار حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، للقرار الأميري رقم 19 لسنة 2019 بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ونص القرار على أن يعاد تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على النحو المذكور أعلاه كما نص القرار على أن تختار اللجنة من بين أعضائها الممثلين للمجتمع المدني رئيساً ونائباً للرئيس، وأن تكون مدة عضوية اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة.

في ورشة حول حقوق العمال ...

د. الكواري : قطر سنّت قوانين وسياسيات لصون كرامة الوافدين والعمال بصفة خاصة



الدوحة : يوم الثلاثاء 28 مايو2019

المفوضة هيفنت: الورشة تفعيل لمذكرة التفاهم بين الجانبين القطري والفلبيني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

أكد الدكتور محمد بن سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن دولة قطر سعت منذ عقود إلى سن قوانين وطنية تهدف إلى توفير الضمانات اللازمة لصون كرامة الوافدين بصفة عامة والعمال بصفة خاصة عبر جُملة من السياسات التي تؤكد على حقوقهم وتُوضح واجباتهم، من منطلق اندماج دولة قطر في المنظومة الدولية الأممية والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لفائدة الجالية الفلبينية بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان بالفلبين، حول «الحقوق والواجبات للعمال في دولة قطر» وذلك في مقر اللجنة الوطنية، يومي 27 و28 مايو 2019 وذلك في إطار تنفيذ بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ومفوضية حقوق الإنسان بالفلبين بتاريخ 09 يناير 2019.

ونوّه الدكتور محمد بن سيف الكواري، إن تنظيم الورشة تسلط الضوء على أبرز الحقوق والواجبات المتعلقة بالجاليات عبر التركيز على العديد من القوانين الدولية والوطنية ومقارنتها بأوضاع هذه الجاليات من أجل الخروج بالنتائج والتوصيات اللازمة.

وأشار نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن دولة قطر أولت أهمية بالغة لمواضيع الإدماج وجدلية الهوية والثقافة والأصالة وغيرها من المواضيع، التي تطرح في إطار صناعة سياسات قوية تهدف إلى حُسن إدماج الجاليات في عجلة النهضة الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها قطر، مما يتطلب تركيبة سكانية تضاهي التقدم المُحرز في الدولة على جميع المستويات.
ولدى تطرقه إلى المسار التاريخي لتأسيس لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أشار الدكتور الكواري إلى أن "تشكل المجتمعات البشرية في العالم على مر التاريخ، رافقها العديد من التضحيات والحروب والصراعات التي غابت فيها القوانين، وصمتت فيها الحقوق، وحضر فيها منطق القوة، وذلك في إطار حرب النفوذ والإديولوجيات الراديكالية الاستئصالية، التي تلونت بالتعصب الفكري والعنصري والذي عرف أوجه في الحربين العالميتين، مما أدى ذلك إلى وجود ملايين الضحايا وخسائر مالية كارثية، إلى أن توصلت البشرية جمعاء إلى أهمية ولادة هيكل جامع يؤسس إلى عصر جديد من العلاقات الدولية، أساسه التعاون على تحقيق السلم والأمن الاجتماعي وحقوق الإنسان".

وأضاف: "إن الهيكل الجديد هو منظمة الأمم المتحدة والتي بدورها قد أنشأت لجنة تُسمى لجنة حقوق الإنسان في عام 1945، فأُنيط بعهدتها صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948، والذي يُعتبر لحظة فارقة في التاريخ البشري، لما تنطوي عليه هذه المرحلة من اعتراف دولي بما للإنسان من حقوق أصيلة ولصيقة بصفته إنسان، ومنها الحق في الكرامة الإنسانية والحق في المأكل والملبس والحق في العمل والبيئة الصحية والحق في الأمن والسلامة الجسدية."

وختم قائلاً: "وعليه، فإنه تنتفي مع الإنسان اشتراط الجنسية للتمتع بهذه الحقوق وتفرض صفته الإنسانية نفسها مهما كان مكان اقامته، بل تكون الدولة مُلزمة بحكم التزاماتها الدولية وانضمامها إلى العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان على ضمان أن يعيش أي فرد على أراضيها بكرامة مهما اختلف دينه أو عرقه أو لونه أو جنسه أو جنسيته.

من جهتها قالت السيدة هيفنت بيمنتل بمفوضية حقوق الإنسان الفلبينية إن هذه الورشة جاءت في إطار التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ونظيرتها في الفلبين وتفعيل اتفاقية التفاهم المبرمة بين الجانبين بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة ومجال العمال على وجه الخصوص.

وأضافت: نأمل بأن نتمكن من رسم خارطة طريق وتوصيات من خلال هذه الورشة تعزز إنفاذ بنود اتفاقية التعاون التي تقوم على تفويض للنظر في كافة قضايا حقوق الإنسان. لافتةً إلى أنّ تطبيق اتفاقية التعاون سيعود بالفائدة على الجميع، مؤكدة في الوقت نفسه بأن التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر ومفوضية حقوق الإنسان بالفلبين لا يمثل إزدواجية أو مقاربات إقصائيات للمؤسسات الحكومية وإنما يقوم على تكامل الأدوار بين كافة المؤسسات.



نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للعمال... ندوة تثقيفية للعمالة النيبالية...

د. عبيدان: قطر تعمل على توفير ضمانات حماية حقوق العمال عبر سلسلة من السياسات والقوانين



الدوحة: 1 مايو 2019 م

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل على حماية وتعزيز حقوق مواطني الدولة ووافديها

باثاك يدعو العمال النيباليين في قطر للالتزام بقوانين دولة قطر واتباعها

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الجالية النيبالية ندوة تثقيفية للعمالة النيبالية حول "حقوق العامل النيبالي في دولة قطر ومزايا القانون الجديد لتنظيم دخول وخروج الوافدين واقامتهم" بمناسبة اليوم العالمي للعمال وذلك في إطار خطة تفعيل مذكرة التافهم المبرمة بين اللجنة الوطنية لحقوق الانسان مع نظيرتها في الجمهورية النيبالية والتثقيف لممثلي وكالات التوظيف بالنيبال وللعمالة النيبالية.

وهدفت الندوة لتوعية العمال النيباليين بحقوقهم كعمال وافدين سواء من الناحية القانونية أو الإجرائية وتعريفهم بمزايا القانون الجديد لتنظيم دخول وخروج الوافدين.

إلى جانب رفع الوعي بالحقوق لدى العمال النيباليين وتعريفهم على مُحددات ظروف العمل اللائق وشروط السلامة المهنية. علاوة على توضيح العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل. وتسليط الضوء على الإشكالات الراهنة بخصوص استقدامهم من بلد المصدر، وأبرز مميزات القانون الجديد واختلافه عن القوانين السابقة.

وأكد د. يوسف عبيدان عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال كلمته الافتتاحية للندوة إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر وباقي المؤسسات الوطنية المنتشرة في ربوع العالم , تعمل على حماية وتعزيز حقوق مواطني الدولة وكذلك وافديها، مشيراً إلى أن هذه الحماية أصبحت اليوم ترتكز أكثر على العمالة الوافدة لكون أن دولة قطر تعد دولة مستقبلة للعمالة وهو ما يعطي للجنة مسؤولية كبرى في رصد حقوق العمال. وقال: إن المؤسسات الوطنية بصفة عامة والمؤسسات الوطنية العاملة في دولة مستقبلة أو مصدرة للعمالة بصفة خاصة تُعتبر الضامن الأساسي لمراقبة حقوق العمالة واحترام حرياتهم الأساسية وكرامتهم الإنسانية وسبل العيش اللائق، منوهاً إلى أن الحق في العمل يعد أساسا لإعمال حقوق الإنسان والتمتع بحياة كريمة.

وقال عبيدان: إن دولة قطر أولت اهتماماً كبيراً بقضايا العمال وبمدى توفير وتهيئة الظروف الملائمة لوضعياتهم الصحية والنفسية والمادية عبر سلسلة من السياسات والقوانين التي تهدف إلى توفير كل الضمانات للعمال الوافدين في توفير وتهيئة الظروف الملائمة لوضعياتهم الصحية والنفسية والمادية

عبر سلسلة من السياسات والقوانين التي تهدف إلى توفير كل الضمانات للعمال الوافدين في ظل نمو المشاريع والرؤية الاقتصادية لدولة قطر وأيضا لاحتضانها كأس العالم 2022 والذي حتم على دولة قطر استقطاب أعداد كبيرة من العمال للمساهمة في نسيجها الاقتصادي، لافتاً إلى أن حزمة الاصلاحات التشريعية الأخيرة المتمثلة في قانون العمالة المنزلية الجديد وقانون رقم (12) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم خير دليل على هذا المد الحقوقي الذي يقدم للعمال جملة من الضمانات والحقوق.

واعتبر عبيدان أن الحق في العمل في مقدمة حقوق الإنسان بوصفه العنصر المجدد لوجود الإنسان، وتحقيق ذاته وشخصيته، وممارسة حياته، وإشباع احتياجاته، وهو مصدر الكرامة الشخصية، والاستقرار الاجتماعي.

وقال: كذلك العمل له قدر كبير من الأهمية في قيام الحضارة الإنسانية والمحافظة عليها وتقدمها، وهو أحد الشروط اللازمة للتنمية ومواجهة الفقر، والاستقرار، وتحقيق الأمن والسلم داخلياً وخارجياً .

من جهته أشاد السيد سوديب باثاك العضو الشرفي باللجنة النيبالية لحقوق الإنسان بالجهود التي تبذلها دولة قطر لحماية حقوق الإنسان واصفاً دولة قطر بالوجهة الرئيسية للعمال المهاجرين النيباليين.

لافتاً إلى أن العلاقة بين قطر والنيبال بدأت رسميًا اعتبارًا من 12 يناير 1977 بينما أنشئت السفارة النيبالية في قطر في 11 يوليو 2000.

ليتم إنشاء سفارة قطر في نيبال في عام 2013 م. وقال باثاك أن دولة قطر تلعب دوراً هاماً وإيجابياً للغاية لحماية حقوق العمال المهاجرين وهذا ما يعكسه الالتزامات الدولية لدولة قطر فهي طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها ، وكذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقال: كذلك دولة قطر طرفاً في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق العمال وأضاف: من هنا يمكننا أن نفهم أن دولة قطر تلعب دوراً هاماً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ودعا باثاك جميع العمال النيباليين العاملين في قطر لأن يتعرفوا على قوانين دولة قطر ويتبعوها ،وأن ألا يشاركوا في الأنشطة المخالفة لتلك القوانين. منوهاً للمارسات التي وصفها بالجيدة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر من حيث التوعية والتثقيف

مطالباً اللجنة بمزيد من الفعالية لإنفاذ والحملات التي تنظمها في هذا الإطار للعمالة الوافدة. المذكرة المبرمة بين الجانبين وخطة تفعيلها وزيادة التعاون الثنائي بين السفارة النيبالية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر .

يذكر أن مخطط الندوة إنقسم الى قسمين الاول منهما تناول حقوق العمال بصفة عامة وما يرتبط بها من حقوق مجاورة مثل الحق في السلامة المهنية والحق في الاجازة وغيرها, أما القسم الثاني تم خلاله تقديم شرح لبنود القانون الجديد المتعلق بدخول وخروج الوافدين وإقامتهم. بينما قدم خلال الندوة السيد فواز محمد الريس – مدير الاستقدام بوزارة التنمية والعمل والشؤون الاجتماعية ورقة عمل حول مزايا قانون العمل الجديد لتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، فيما تناول السيد عبدالله مبارك الدوسري – مدير إدارة علاقات العمل بوزراة التنمية والعمل والشؤون الاجتماعية العلاقة التعاقدية بين العامل ورب العمل، الحقوق والواجبات.



الهيئة المستقلة تطلق تقريرها السنوي الرابع والعشرون حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين

أطلقت مؤخراً، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" تقريرها السنوي الرابع والعشرون حول وضع حقوق الإنسان في فلسطين للعام 2018، خلال مؤتمر صحافي نظمته في مقريها بمدينتي رام الله وغزة. بعد أن سلمت التقرير مؤخراً للرئيس محمود عباس، ولرئيس الوزراء الدكتور محمد أشتية.



وتحدث في المؤتمر المفوض العام للهيئة الأستاذ عصام يونس عبر تقنية الفيديو كونفرنس من مدينة غزة، قال لقد استمرت سلطات الاحتلال في منع المفوض العام للهيئة من الخروج من قطاع غزة للعام الثاني على التوالي.

وبين يونس أن الهيئة تواصل عملها في ظل بيئة صعبة ومعقدة تتمثل أساساً، في تغول الاحتلال غير المسبوق في حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق أفراده، وفي ظل انقسام داخلي عصف، ولا يزال يعصف، بنظامه السياسي ووحدة الشعب والأراضي، وما يفرزه من حقائق صعبة ومؤلمة أقلها إنه يعيد إنتاج نفسه بشكل خطير، وفي ظل مناخ دولي غير مسبوق يواصل توفير الغطاء السياسي، من قبل أطراف فاعلة في المجتمع الدولي، لما يرتكب من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل دولة الاحتلال. ذلك كله جعل من الحالة عصية على التنبؤ بما ستكون عليه الأوضاع في اليوم التالي،وزاد الأراضي الفلسطينية

خلال مؤتمر صحافي نظمته في مدينتي غزة ورام الله



هشاشة وانكشافاً، وجعل أيضاً من حالة حقوق الإنسان، حالة فريدة واستثنائية. وعلى صعيد انتهاكات الاحتلال بين يونس أن العام الماضي قد شهد مزيداً من التدهور في حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية في ظل استمرار دولة الاحتلال في التحلل من قواعد القانون الدولي، حيث تواصلت أعمال الاستيطان التي ابتلعت معظم مساحة الضفة الغربية، وتواصلت معها أعمال عنف المستوطنين واعتداءاتهم المتكررة على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتسبب كل ذلك في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، في ظل مواصلة قوات الاحتلال استخدام القوة المفرطة والمميتة بحق المدنيين الفلسطينيين المحميين بموجب قواعد القانون الدولي.

كما واصلت دولة الاحتلال سياسة الاعتقالات بحق مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، من شبان، وأطفال، ونساء، واستخدام التعذيب وسوء المعاملة بحقهم، وواصلت الاعتقال الإداري الذي ينتهك أبسط القواعد القانونية، كما مارست إدارات السجون الإسرائيلية بحق المعتقلين والأسرى الفلسطينيين معاملة قاسية، في مخالفة للمعايير الدنيا لمعاملة السجناء.

كما شهد محاولات حثيثة، وفي سباق مع الزمن، لتمرير قوانين عنصرية تمس وجود الشعب الفلسطيني وممتلكاته وحقوقه، في تطور غير مسبوق يسعى إلى حسم القضايا الكبرى في الصراع كقانون القومية.

وأكد المفوض العام على أن الحصار المفروض على قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي قد طال بتأثيراته الكارثية، مختلف مناحي حياة الفلسطينيين المحميين بموجب قواعد القانون الدولي، حيث تفرض قيوداً صارمة على حرية الحركة للأفراد من المرضى والطلبة وغيرهم، فضلاً عن القيود التي تفرضها على حركة البضائع، وهو ترجمة للسياسة الإسرائيلية القاضية بتفتيت وحدة الأراضي الفلسطينية، وعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وعزلهما عن مدينة القدس، ما يعني الإجهاز على حل الدولتين وممكنات إقامة الدولة الفلسطينية، نظريةً وممارسةً.

وشدد يونس على أن حالة حقوق الإنسان قد استمرت في التدهور، مع استمرار حالة الانقسام وبالرغم من توقيع دولة فلسطين على معظم اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، بسبب ضعف أدوات المحاسبة والمساءلة، ولاسيما عدم تفعيل المجلس التشريعي غيره من الأدوات الرقابية، لاسيما الحق في حرية التعبير، والتجمع السلمي.

وبالرغم من هذا كله فإن الهيئة تواصل مسيرتها كمؤسسة وطنية، في حمل رسالة الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك بممارسة دورها الرقابي، ودورها في رفع قدرات المؤسسات الرسمية المختلفة، وتعزيز الشراكات والعمل المشترك مع مؤسسات العدالة والأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون والوزارات والهيئات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني. فالهيئة واصلت وتواصل عملية البناء الداخلي بإعادة تجديد مجلس مفوضيها، وانتخاب مكتب تنفيذي ومفوض عام جديد، والاستجابة لكل المتغيرات التي تفرضها بيئة العمل، والتطورات السياسية المختلفة، الأمر الذي ساهم في تعزيز دور الهيئة في المجتمع بشكل ملفت.

من جانبه شدد الدويك على أن استمرار الهيئة في إصدار تقاريرها السنوية حول المتغيرات الطارئة على حالة حقوق الإنسان في العام 2018، يأتي من باب إيمان الهيئة بأن الرصد المستمر لحالة حقوق الإنسان هو من الأدوات المهمة من خلال تسليط الضوء على الانتهاكات لتحسين حالة الحقوق والحريات،وعلى الاختلالات في التشريعات والسياسات والممارسات التي تؤثر سلباً على حقوق الإنسان، وتقديم التوصيات المحددة لمعالجتها، لأن التقرير يستند إلى مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بجوانب مختلفة من جوانب حقوق الإنسان، ويعرض المعلومات بأكبر قدر ممكن من الدقة والموضوعية. وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي هو المنتهك الأول والأساسي لحقوق المواطنين الفلسطينيين وعلى رأسها حقهم في تقرير المصير، والحق في العودة، كما انتهك الاحتلال جميع مناحي الحياة من الحق في التعليم وحرية الحركة والعبادة والحق في الصحة والحق في الحياة والسلامة الجسدية.

انتهاكات الاحتلال

واستعرض الدويك أبرز الانتهاكات وفق التقرير، مشيرا أن العام 2018 قد شهد تطورات خطيرة على صعيد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، ويمكن القول إن الاحتلال الإسرائيلي ينتقل إلى مرحلة جديدة من مراحل الضم والسيطرة على الضفة الغربية، بما فيها القدس، بدعم وتشجيع من الإدارة الأمريكية التي قررت نقل سفارتها إلى القدس، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وإجماع دول العالم، وفي ظل عجز القانون الدولي عن عمل أي محاسبة حقيقية لقادة الاحتلال على جرائمهم المستمرة. وقد سجل عام 2018 أعلى عدد شهداء منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في سنة 2014. حيث تم استهداف حياة (312) فلسطينياً في كل من الضفة الغربية والقدس المحتلة وقطاع غزة، منهم(75)طفلاً فلسطينياً. وجرح ما يقارب من (8355) فلسطينياً على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، اغلبهم سقطوا في أحداث مسيرات العودة. كما طالت الاعتقالات (1063) طفلاً و(140) امرأة وفتاة.

و(6) من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، و(38) صحفياً. بالإضافة الى ذلك؛ نفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي (538) عملية هدم وتدمير لمنازل ومنشآت في مختلف مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. كما طالت الاعتقالات (1063) طفلاً، و(140) امرأة وفتاة، و(6) من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، و(38) صحفياً. بالإضافة الى ذلك؛ نفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي (538) عملية هدم وتدمير لمنازل ومنشآت في مختلف مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

شهد عام 2018 تزايداً ملحوظاً في اعتداءات المستوطنين التي باتت أكثر تنظيماً ووحشية، حيث تم رصد حوالي 429 حالة اعتداء، فقد أدت اعتداءات المستوطنين هذا العام الى استشهاد (8) مواطنين بينهم طفلان، استشهد 4 مواطنين نتيجة لعمليات دهس، و3 آخرين نتيجة لإطلاق النار عليهم مباشرة، واستشهدت المواطنة عائشة الرابي من بلدة بديا بمحافظة سلفيت نتيجة لإصابتها بحجر كبير في الرأس إثر رشق مجموعة من المستوطنين لسيارة زوجها بالحجارة. وارتفع عدد الشهداء نتيجة لتزايد لاعتداءات المستوطنين بنسبة 57٪ عنه في العام 2017.

كما أدت تلك الاعتداءات إلى جرح نحو (332) مواطناً ومواطنة، من بينهم (82) طفلاً و(6) نساء.

بينما تصاعدت وتيرة انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الحريات الإعلامية والصحافة والصحافيين الفلسطينيين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي شهدت قمعا وملاحقة غير مسبوقة لحرية الرأي والتعبير، وبلغ مجموع انتهاكات الاحتلال حوالي (976) انتهاكاً بارتفاع مقداره 10٪ تقريباً عنها في العام 2017. وسجل شهر مايو/أيار أعلى نسبة لانتهاكات الاحتلال بحق الإعلاميين الفلسطينيين والمؤسسات والحريات الإعلامية بواقع (601) انتهاكاً، يليه شهر ابريل/ نيسان بواقع (18) انتهاكاً، ثم شهر ديسمبر/كانون أول بواقع (77) انتهاكاً. بلغت حصيلة الشهداء من الصحفيين شهيدان، وهما المصوّر التلفزيوني في شركة "عين ميديا" ياسر مرتجى، والذي تم استهدافه من قبل جنود الاحتلال بالرصاص الحيّ أثناء تغطيته لمسيرات العودة الكبرى السلمية شرق مدينة خان يونس بتاريخ 2018/4/6، والشهيد المصوّر في وكالة "بيسان" الإخبارية أحمد أبو حسين، إثر استهدافه من قبل قوات الاحتلال برصاصة حيّة متفجّرة في بطنه، أثناء تغطيته أيضاً لمسيرة "العودة" شرق قطاع غزة بتاريخ 2018/4/13 واستشهد متأثراً بجروحه بتاريخ 2018/4/25.

كما واعتقلت سلطات الاحتلال خلال العام ما يزيد عن (350) مواطناً فلسطينياً، بينهم نساء وأطفال وصحفيين وكتّاب، بسبب منشورات وشعارات، أو نشر بوسترات وصور شهداء على صفحات مواقع (الفيسبوك)، وأحياناً بسبب مشاركات وتسجيل الاعجاب بمنشورات الآخرين. كما وشهد العام 2018 تضييقات تشريعية جديدة على العمل الصحفي في الأرض المحتلة، حيث أقرّ الكنيست الإسرائيلي بالقراءة التمهيدية مشروع قانون لمعاقبة من ينشر شريطاً لجنود الاحتلال خلال أداء مهماتهم. ويفرض عقوبات على كل من نشر شريطاً مصوراً أو مسجلاً لجنود الجيش خلال أداء مهماتهم في الشبكات الإعلامية والاجتماعية.

الانتهاكات الداخلية

وعلى الصعيد الداخلي، شهد العام 2018 مجموعة من التطورات المهمة، وبخاصة موضوع الانضمام إلى عدد جديد من الاتفاقيات الدولية، وأهمها الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام،والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما استكملت الحوارات الوطنية لإنشاء الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، التي ننتظر من الحكومة أخذ قرار نهائي بشأنها.



من جانب آخر، استمر إصدار القرارات بقوانين دون وجود رؤية واضحة أو إجراءات محددة وثابتة تضمن مشاركة أكبر للقطاعات المتأثرة بالتشريع ولمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، فقد صدر (14) قراراً بقانون خلال عام 2018، حيث تم التراجع عن عدد من التشريعات التي لقيت معارضة كبيرة في سنة 2017 وأهمها قرار بقانون الجرائم الإلكترونية، وقرار بقانون محكمة الجنايات الكبرى، حيث تم إدخال تعديلات جوهرية عليهما. كما لم ينفذ في سنة 2018، أي حكماً بالإعدام في قطاع غزة على الرغم من استمرار المحاكم في قطاع غزة بإصدار أحكام إعدام حيث أصدرت محاكم غزة خلال العام 11 حكما بالإعدام.

وتلقت الهيئة (2638) شكوى خلال العام 2018، توزعت الشكاوى الـ (2638) شكوى على النحو التالي: (1712) شكوى في الضفة الغربية، (926) شكوى في قطاع غزة.

فيما نفذت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (1212) زيارة، شملت عشرات السجون ومركز الاحتجاز والتوقيف التابعة للأجهزة الأمنية في الضفة الغربية. و388 زيارة في قطاع غزة.

واستمر تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2017/4/4 القاضي بحسم خصومات في رواتب الموظفين العموميين في قطاع غزة، بنسبة تتراوح ما بين 30٪ إلى 50٪، ووفق ما رصدته الهيئة، فإن هذه الخصومات قامت على أساس صرف الراتب الأساسي للموظفين في المحافظات الجنوبية، واستبعاد علاوات المهنة والعلاوات الأخرى، وذلك دون بيان السند القانوني الذي تم تبني القرار بموجبه.

فيما رصدت الهيئة بتاريخ 2018/4/9، عدم صرف وزارة المالية رواتب الموظفين العموميين في قطاع غزة أسوة بالموظفين العموميين في الضفة الغربية عن راتب شهر 2018/3، ووفقاً لبيان صادر عن وزارة المالية بتاريخ 2018/4/10، أوضحت فيه أن عدم صرف رواتب الموظفين في قطاع غزة ناتج عن خلل فني تعمل الوزارة على تجاوزه، وبالفعل تمت إعادة صرف رواتب الموظفين العموميين التي لم يتم صرفها في قطاع غزة في راتب شهر 2018/5.

انتهاكات داخلية ممنهجة

في المقابل، هناك أنماط من الانتهاكات باتت مزمنة لدرجة يمكن وصفها بأنها أصبحت ممنهجة، وبخاصة موضوع الاعتقال السياسي، وتقييد حرية الرأي والتعبير، وتقييد المشاركة السياسية، من خلال عدم الجدية في إجراء انتخابات عامة، والتوقيف على ذمة المحافظين (في الضفة)، ومحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية (في قطاع غزة)، والاستمرار في اعتماد حسن السلوك وشرط السلامة الأمنية، الأمر الذي يحرم العديد من المواطنين من بعض الحقوق الأساسية كالحق في تقلد الوظائف العامة، والحق في تشكيل الجمعيات. كما استمر تكرار حالات سوء المعاملة والتعذيب في مراكز التوقيف، وبخاصة خلال فترة التحقيق، بهدف انتزاع اعتراف من المتهمين. وقد وصلت معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة معدلات غير مسبوقة نتيجة للحصار الإسرائيلي الذي دخل عامه الثاني عشر.

كما استمرت حالة الضعف في القضاء الفلسطيني وتراجع ثقة المواطنين به، الأمر الذي زاد من توجه المواطنين نحو وسائل بديلة في حل النزاعات من ضمنها القضاء العشائري.

وعادت للبروز بعض الظواهر الاجتماعية الخطيرة على حقوق الإنسان، مثل ظاهرة ما يعرف بفورة الدم والجلوة، وهي ممارسات خطيرة تلقى غطاء من القضاء العشائري وسط صمت متواطئ من أجهزة إنفاذ القانون.

وأصدرت المحكمة الدستورية عدداً من القرارات المثيرة للجدل خلال عام 2018 والتي تحمل في مضمونها تراجعاً عن التزامات فلسطين وفق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها.

ومن هذه القرارات قرار المحكمة التفسيري بشأن المكانة القانونية للشرطة والذي أعطى للقضاء العسكري ولاية واسعة في محاكمة أفراد الشرطة والمدنيين. أيضاً القرار التفسيري الذي بموجبه تم حل المجلس التشريعي المنتخب.

توصيات خاصة بأماكن الاحتجاز في الضفة الغربية

أولاً: قيام وزارة الداخلية بالعمل على اغلاق مركز إصلاح وتأهيل بيت لحم لما فيه من اشكاليات وظروف تمس بشكل مباشر بحقوق الإنسان وحقوق النزلاء.

ثانيًا: قيام وزارة الداخلية تفعيل الرقابة والتفتيش الدوري من قبل الجهات ذات العلاقة لمراكز الإصلاح والتأهيل وذلك بغرض التفتيش القضائي على تلك المراكز للتحقق من مدى التزام تلك المراكز بفاعلية قانون مراكز الإصلاح والتأهيل. وهذه التوصية تكررت خلال الأعوام الثلاث السابقة.

ثالثاً: توفير الخدمات الطبية في جميع مراكز الإصلاح والتأهيل، خصوصاً توفير عيادات طبية وأطباء وممرضين بشكل دائم عملاً بأحكام قانون مراكز الإصلاح والتأهيل.

رابعاً: توسيع نظارات رام الله، والضواحي، وبيت لحم والخليل، وطولكرم، وقلقيلية، حيث ان النظارات الحالية مكتظة بشكل كبير ولا توفر الحد الأدنى

من ظروف الاحتجاز التي تحفظ الكرامة الإنسانية..

توصيات لأماكن الاحتجاز في القطاع:

أولاً: ضرورة التفتيش القضائي الدوري المنتظم من الجهات القضائية ذات العلاقة على أوضاع مراكز التحقيق والتوقيف،

والاطلاع على الأوضاع القانونية للموقوفين.

ثانياً: ضرورة السماح لجميع الموقوفين بزيارة محاميهم وعائلاتهم لهم، وبخاصة في فترة التحقيق الأولي.

ثالثاً: ضرورة العمل على السماح للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان باعتبارها ديواناً للمظالم وجهة رقابية، بإجراء زيارات مفاجئة لمراكز الاحتجاز والتوقيف التابعة لجهاز الأمن الداخلي في قطاع غزة.

رابعاً: ضرورة التوقف الفوري عن عدم تنفيذ قرارات المحاكم.

خامساً: تجريم الاعتقال السياسي، وضرورة الإفراج الفوري عن جميع الموقوفين على خلفيات سياسية في قطاع غزة.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
"ديوان المظالم"



ورشة تدريبية حول دور الإعلام في رفع الوعي بحقوق الإنسان



نظمت المفوضية القومية لحقوق الإنسان في السودان ورشة عمل تدريبية كجزء من إطلاق برامج بناء القدرات للمفوضية بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في السودان.



حيث انعقدت ورشة عمل حول "دور الإعلام في رفع الوعي بحقوق الإنسان" يوم الخميس 28 فبراير 2019 في فندق السلام روتانا، حضرها عدد (67) مشاركاً من موظفي المفوضية القومية لحقوق الإنسان، والصحفيين، وممثلين من التلفزيون والإذاعة، وبعض المجموعات الثقافية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

تعتبر هذه الورشة جزءًا من تنفيذ برنامج مساهمة من الاتحاد الأوروبي في السودان لبناء قدرات موظفي المفوضية في مجال حقوق الإنسان وشركائها من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، حيث تعتبر نقطة بداية لإطلاق مشروع عنوان

دور الإعلام في رفع الوعي بحقوق الإنسان

وألقى مساعد مدير المشروع كلمة ترحيب في الجلسة الافتتاحية حيث قال إن هذه الورشة جزء من تنفيذ برنامج مساهمة من الاتحاد الأوروبي في السودان لبناء قدرات موظفي المفوضية في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، من خلال ثلاث جلسات تناقش دور العاملين في مجال الإعلام في زيادة الوعي بحقوق الإنسان من أجل

التوصل إلى برنامج يتماشى مع خطة المفوضية وأهدافها وإستراتيجيتها للفترة المقبلة.

وذكر الأمين العام للمفوضية القومية لحقوق الإنسان في كلمة ترحيب بالمشاركين أن نظام حقوق الإنسان عالمي وأصبح مكوناً أساسياً لجميع دول العالم وفقاً لمبادئ باريس، وقد تأسست المفوضية القومية لحقوق الإنسان بموجب دستور السودان الانتقالي لعام 2005 لذلك حصلت على ثقة المنظمات الدولية مثل اليوناميد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. وأضاف أن المفوضية تتلقى شكاوى من المواطنين وتساهم بشكل كبير في حل القضايا التي تتلقاها .. وأن للمفوضية علاقات واسعة مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة لتعزيز العمل في مجال حقوق الإنسان وتطوير مبادرة ومنهجية جديدة لتوجيه السودان بأكمله في هذا المجال.

كما رحبت السيدة رئيس المفوضية بالحضور وأعربت عن سعادتها بلقاء الصحافيين والمذيعين والدراميين ومنظمات المجتمع المدني، وقالت إن البلاد حالياً تمر ببعض الأحداث وأعربت عن أسفها لما يحدث وطلبت من الجمهور التزام الصمت لمدة دقيقة على أرواح ضحايا المظاهرات الأخيرة في البلاد وقالت إن هذه الأحداث أضافت الكثير من الأعباء على المفوضية القومية لحقوق الإنسان، وأضافت أن دور الإعلام هو مساعدة المفوضية في تعريف وتوعية المواطنين بكيفية تقديم شكوى إلى المفوضية وتحدثت في ختام كلمتها عن علاقات المفوضية مع المجتمع الدولي وأن لديهم نفس الشراكات الجيدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PDNU) واليوناميد والاتحاد الأوروبي، وشكرت ثقتهم في

تضمنت الجلسة الأولى ورقة عمل حول "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - المهام والاختصاصات" قدمها السيد النور محمد إبراهيم - عضو المفوضية والذي ابتدر حديثه عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتعريف بالمفوضية القومية لحقوق الإنسان باعتبارها هيئة رسمية ذات ولاية دستورية متوافقة مع مبادئ باريس، حيث يتم تعيين عضويتها من قِبل الدولة وبتمويل من الدولة، وأضاف أن الحماية تعني تنفيذ القوانين وتعديل التشريعات، وأن الترويج يعني خلق ثقافة وطنية لحقوق الإنسان والعدالة والحرية، ويأتي ذلك نتيجة لحماية حقوق الإنسان. من خلال الشركاء والناشطين في المجال داخلياً وخارجياً. وأشاد بدور وسائل الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وتناولت الجلسة الثانية دور وسائل الإعلام في زيادة الوعي بحقوق الإنسان، قدمها الدكتور/ سيف الدين حسن العوض حيث تناولت الورقة أهمية وسائل الإعلام ودورها الكبير في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وقال: إنّ وسائل الإعلام تسمى السلطة الرابعة وأنها في الواقع هي السلطة الأولى لأنه من واجبها فضح الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان وكذلك توضيح الإيجابيات في مجال حقوق الإنسان وتساهم في التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتحدث عن الحق في تلقي المعلومات والتحقق منها قبل نشرها وقال إن القوانين التي تحكم مسألة منع حدوث انتهاكات.

ثم أتيحت الفرصة للمشاركين للنقاش والذي يمكن تلخيصه في الحديث عن أن هنالك بعض وسائل الإعلام التي تنتهك خصوصية الأشخاص،وبعض الصحفيين يظن أن بعض الجرائم هي جرائم

حقوق الإنسان،وأن هنالك مشكلة أن الإنسان ليس مدرك لحقوقه خصوصاً إنسان الريف، وهنالك إنسان بسيط لا تصله التوعية عن حقوق الإنسان وللابد من وجود ثقافة مجتمعية، وأن يكون هنالك تعاون لخلق تواصل مع الناس لمعرفة حقوق الإنسان والتنوير بالحقوق الأساسية، كما تمت الإشارة إلى أهمية وجود آليات لتوعية كل كيانات المجتمع بحقوق الإنسان.

ثم تم تقسيم المشاركين إلى أربع مجموعات هي :-

(1) الصحفيين (2) الإعلاميين
(3) الإذاعيين (4) الدراميين

وفي كل مجموعة ممثلين لمنظمات المجتمع المدني وممثل من المفوضية للخروج توصيات ومنهجية واضحة تقود المفوضية في تنفيذ أنشطتها للفترة المقبلة.

التوصيـــــات

بناءً على ما تم تقديمه من أوراق العمل خلال فعاليات الورشة وماتم طرحه من قِبل مجموعات العمل من أفكار ومقترحات تم التوصل إلى توصيات نلخصها في الآتي:-

(1) التركيز على ضمان الحق في حرية الرأي والتعبير مثل التجمع والكتابة والتحاور والتواصل.

(2) إلتزام العاملين في الإعلام بالمهنية والحيادية والعمل بتجرد لضمان إبراز أوجه النقص التي تمس قضايا حقوق الإنسان في الدولة.

(3) ضرورة توطيد وتمتين العلاقة بين الإعلام والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان وذلك من أجل توعية المجتمع بحقوقه.

(4) يجب أن يتصف الإعلامي بالوعي التام فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان مع ضرورة عمل تقييم لدور الإعلاميين وتقبل الانتقادات التي تقدم لهم وذلك من اجل تجويد العمل الإعلامي وتشكيل خطة واضحة للنهوض به.

(5) ضرورة تكامل الأدوار بين المفوضية القومية لحقوق الإنسان والأجهزة الإعلامية، مع استصحاب المجتمع بكل أطيافه وكياناته ومؤسساته في ثقافة حقوق الإنسان.

(6) تحديد منهجية أو خطة عمل واضحة للنهوض بالإعلام التقليدي من أجل توصيل التوعية بمفاهيم حقوق الإنسان.

(7) على المفوضية مراعاة الدور الكبير المنوط بها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد في الوقت الحالي.

(8) ضرورة تواصل المفوضية القومية لحقوق الإنسان مع الأجهزة الحكومية المعنية من أجل إصلاح الأوضاع الحالية وما يقع من قمع وانتهاك للحريات وفقاً للقوانين التي تم فرضها أخيراً.

(9) يجب توفير الحماية والحرية للإعلاميين والصحفيين من أجل ضمان وصول المعلومة للمواطن بشفافية.

(10) تفعيل الموقع الالكتروني للمفوضية ليتم من خلاله تلقي الشكاوى وإنشاء صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي وفتح خط ساخن مجاني للمفوضية تتلقى من خلاله الشكاوى.

(11) دعم البحوث العلمية والدراسات المتخصصة وتدريب العاملين بالدولة في مجال حقوق الإنسان خصوصاً القوات النظامية.

(12) عقد الورش التنويرية والتشاورية والمنابر الإعلامية الراتبة والمستجيبة للأحداث.

(13) إدماج ثقافة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية وإضافة مادة حقوق الإنسان ضمن مناهج الإعلام بكليات الإعلام والاتصال بالجامعات السودانية ومراكز البحث العلمي.

(14) الإستعانة برموز المجتمع من شعراء ومسرحيين وصحفيين في عملية التنوير والتوعية بحقوق الإنسان.





آمنة بوعياش رئيساً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب





تم اعتماد القانون رقم 67.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب. تبعاً لهذا القانون سيحتضن المجلس ثلاث آليات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: وهي الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب والآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان و الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما عين جلالة الملك محمد السادس، السيدة آمنة بوعياش، رئيسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وقد شغلت، منذ فبراير 2016، منصب سفيرة المملكة المغربية لدى دولتي السويد وليتوانيا. وتقلدت سابقاً منصب نائبة رئيس الفدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان (FIDH) ثم كاتبة عامة للفدرالية نفسها، وهي أول إمرأة مغربية ترأست منظمة حقوقية وطنية، حيث تم انتخابها على رأس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لولايتين متتاليتين.

وتتقن عدداً من اللغات الحية إلى جانب العربية، وهي الأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية، كما كانت عضوة في اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور المغربي لسنة 2011، وعضوة في مجلس إدارة مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء.

اجتماع عمل بين رئيسة المجلس الوطني والمفوض السامي لحقوق الإنسان



عقدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليت، اجتماعاً للتباحث مع رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة آمنة بوعياش، وذلك يوم الاثنين 4 مارس 2019 بقصر المؤتمرات بجنيف وقد تناول هذا اللقاء عدة محاور من بينها المكتسبات والتحديات المرتبطة بوضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

وفي هذا الصدد، أبرزت السيدة بوعياش الصلاحيات التي بات يضطلع بها المجلس بمقتضى القانون رقم 76-15 المتعلق بإعادة تنظيمه والمقاربة الجديدة التي يتبناها المجلس في أفق إعمال صلاحياته. وهي مقاربة تضيف قائمة على الوقاية والحماية والنهوض بحقوق الإنسان بشكل يسمح بخدمة المواطن عن قرب.

وشددت رئيسة المجلس على أهمية عملية الرصد التي يضطلع بها المجلس ، لاسيما على مستوى أماكن الحرمان من الحرية (ظروف الاحتجاز، مستوى وجودة الرعاية الممنوحة...). وهي الإجراءات التي ستعزز أكثر مع إجراءات الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

كما ناقش المسؤولان سبل تعزيز التعاون بين المجلس والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان في إطار التكوين الذي يقدمه المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان-ادريس بنزكري.



التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يدعو الدول إلى تبني مخطط عمل من أجل إعمال الاتفاق العالمي للهجرة

قدمت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، مداخلة باسم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يوم 10 ديسمبر 2018 في مراكش، خلال المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة.

وبهذه المناسبة، أشاد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمسار الذي ميز اعتماد هذا الاتفاق، داعياً الأطراف المعنية إلى العمل على تنفيذه كما حث كل الدول التي لم تصادق بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على تفعيل هذه الخطوة.

وشدد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الحاجة إلى قيام الدول بتعزيز حقوق المهاجرين وحمايتها بغض النظر عن وضعيتهم، داعياً كل الأطراف المعنية إلى إدراج تتبع حقوق المهاجرين في عمليات الرصد التي تقوم بها الهيئات التعاهدية التابعة للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، دعا التحالف جميع الدول إلى الاستعجال في تبني مخطط عمل شامل، شفاف وتشاركي على المستوى الوطني لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، الذي ينبغي أن يحدد بدوره الأهداف والتدابير والإجراءات الملموسة والجداول الزمنية للتنفيذ.



المؤتمر الدولي الثالث عشر للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمراكش



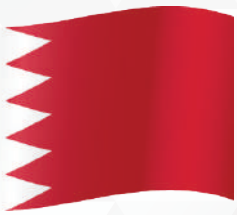
مشاركة 100 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من كل أنحاء العالم

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان المؤتمر الدولي الثالث عشر للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من 10 إلى 12 أكتوبر 2018 بمراكش، حول موضوع "توسيع الفضاء المدني وتعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايته، مع التركيز على المرأة.. دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، بحضور 300 مشارك من خبراء ومدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان وممثلي الأمم المتحدة وممثلي 100 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من كل أنحاء العالم.

وتتويجاً لأعمال هذا المؤتمر، اعتمدت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم، "إعلان مراكش" الذي أكد من خلاله المشاركون في المؤتمر الدولي الثالث عشر عن قلقهم بشأن تزايد عدد الاعتداءات الجسدية ضد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، لا سيما حالات العنف الجنسي والقتل، وانكماش الفضاء المدني وتزايد التهديدات والمخاطر والإجراءات الانتقامية التي يتعرض إليها المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وأقر المشاركون خارطة طريق من 25 نقطة للمساهمة بشكل أكثر فاعلية في توسيع الفضاء المدني وحماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وتعزيز أدوارهم، حيث أجمعوا على مجموعة من التوصيات والمقترحات الملموسة تهدف إلى حمايتهم من جميع أشكال الترهيب والتضييق والعنف والتمييز والتهديد، خاصة من خلال وضع آليات للرصد والإنذار المبكر والإبلاغ وإصدار التقارير وتقديم المشورة القانونية.





1 يوليو 2019

دشنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان شعار «عقد من الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان» وذلك احتفاءً بمرور عشر سنوات على إنشاءها، حيث شهدت مملكة البحرين منذ تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله مقاليد الحكم تحولات مهمة نحو تعزيز المزيد من أطر الديمقراطية وإرساء دعائم دولة القانون، وبناء منظومة تشريعية وقانونية متكاملة وممارسات فعلية وعملية وإنشاء مؤسسات وهيئات عامة تعمل على تعزيز مسار حقوق الإنسان من ضمنها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتعتبر تحولات جوهرية تهدف إلى تعزيز مسار حقوق الإنسان والحريات العامة وضمان تمتع الأفراد بها.

وبهذه المناسبة أوضح المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية بأن حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى أصدر أمره السامي بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في العاشر من نوفمبر من عام 2009، ومنحها الاختصاصات والصلاحيات المتوافقة مع مبادئ باريس المعنية بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، استكمالا للمشروع الإصلاحي لجلالته.

وأضاف بأنه بناء على إقرار مجلس النواب ومجلس الشورى أصدر جلالة الملك حفظه الله ورعاه القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي عُدل بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016إيمانا من جلالته بأهمية تعزيز عمل المؤسسة الوطنية ومنحها المزيدمن الاستقلالية المالية والإدارية.

وقد أصدر الأمين العام للمؤسسة الوطنية توجيهات إلى كلٍّ من الأستاذ فهد عبدالله المعلى مديرٍ إدارة الموارد والخدمات، والأستاذة لطيفة راشد الجلاهمة مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب، للبدء في إعداد برنامج للاحتفال بهذه المناسبة يتضمن إقامة عدد من الفعاليات والبرامج والمسابقات الهادفة إلى التعريف بدور وإنجازات المؤسسة خلال تلك الفترة، وإبراز اختصاصاتها في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والتي سيتم الإعلان عنها تباعاً خلال الفترة القادمة.

مبادرة للتبليغ عن تجاوزات حظر العمل وقت الظهيرة

19 يونيو 2019

أطلقت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مبادرة للتبليغ عن التجاوزات الناتجة عن تشغيل العمال الذين تقتضي طبيعة عملهم التواجد تحت أشعة الشمس وفي الأماكن المكشوفة خلال الفترة ما بين الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى الرابعة عصراً خلال شهري يوليو وأغسطس، بالمخالفة لقرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم (3) لسنة 2013.

ويمكن للجميع رصد المخالفات وتحديد مكانها ووقتها، ونشرها على شبكات التواصل الاجتماعي باستخدام وسم#اضمن حقك، كما يمكن مشاركة الخبر والمادة الإعلامية عن طريق برنامج الواتس-آب الخاص بالمؤسسة على الرقم 17111666، كما يمكن الإبلاغ عن هذه التجاوزات من خلال الخط الساخن المجاني 80001144.

ودعت رئيس المؤسسة الوطنية ماريا خوري أصحاب العمل إلى احترام القانون وحماية حقوق العمال، وتهيئة بيئة عمل لائقة بهم، وتوفير التدابير اللازمة للتكيف مع القرار وفقاً للمعايير الدولية، مشيدة بقرار وزير العمل رقم (3) لسنة 2013 والذي يعتبر أحد المؤشرات التي تعكس ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق العمال بشكل خاص.

وتأتي هذه المبادرة بهدف زيادة الثقافة المجتمعية لمساندة حقوق العمال المؤيدة لجهود الحكومة الموقرة في التصدي لأي تجاوزات.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

(الوطنية لحقوق الإنسان) «تطلق برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان»

الزمالة البحثية

Human Rights Fellowship Program

26 مايو 2019 م

انطلاقاً من حرصها على الاسهام في الحركة الفكرية والبحثية في مملكة البحرين، وتفعيلا للمادة (12) من قانون إنشاءها بشأن إجراء البحوث والدراسات، أطلقت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برنامج «الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان» للأفراد الذين لديهم الرغبة في إعداد أبحاث مستقلة حول مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا السياق، أكد المستشار ياسر غانم شاهين أمين عام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن برنامج الزمالة البحثية سيعمل على توفير الوسائل الضرورية للباحثين الزائرين للإسهام في البحوث العلمية ذات الصلة بالشأن الحقوقي، وسيخلق تعاون علمي لإجراء الأبحاث العلمية والتي ستسهم بشكل كبير في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في مملكة البحرين، مشيراً الى ان هذا البرنامج يعد الأول من نوعه في المنطقة على مستوى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويستهدف برنامج الزمالة البحثية - الذي تتراوح مدته بين أسبوعاً واثني عشر أسبوعاً - الأكاديميين، وطلبة الجامعة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وجميع المهتمين بإعداد البحوث في مجال حقوق الإنسان، حيث يهدف إلى تطوير المهارات في التفكير النقدي والتحليل في مجال حقوق الإنسان، ودعم وتنمية مهارات الابتكار والإبداع لإيجاد أفضل الطرق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية والجامعات العاملة في المجال الحقوقي، فضلاً عن تبادل الخبرات في ذات المجال.

فيما دعت المؤسسة الوطنية كل من لديه الرغبة في الالتحاق بالبرنامج أو معرفة المزيد حوله وكيفية الالتحاق به زيارة موقع المؤسسة الالكتروني.

(www.nihr.org.hb)

طاولة مستديرة لبرنامج العيادة القانونية وحقوق الإنسان



13 مايو 2019 م

انطلاقاً من دورها في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، ورؤيتها في إعداد كادر وطني في المجال الحقوقي، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة البحرين فعالية الطاولة المستديرة لبرنامج العيادة القانونية وحقوق الإنسان، وذلك في مركز التدريب بمقر المؤسسة، حيث حضرها حوالي 40 طالبا وطالبة، إضافة إلى عدد من المسئولين بالأمانة العامة ومشرفي البرنامج من جامعة البحرين.

وخلال الفعالية، قدم طلبة وطالبات قسم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عروضاً تفصيلية حول الموضوعات التي شاركوا فيها خلال فترة تدريبيهم بالمؤسسة الوطنية، حيث اشتمل العرض على تطبيقات عملية لمهارات الحوار وتبادل الأفكار والمعلومات ذات الصلة، إضافة إلى دور المؤسسة الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان، وقد تخلل هذا التطبيق مناقشات عديدة بين الطلبة والحضور حول المادة العلمية المطروحة.

وتأتي هذه الفعالية تفعيلاً لمذكرة التفاهم مع جامعة البحرين لدعم برنامج العيادة القانونية وحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى إضافة جملة من المهارات العملية لطلبة كلية الحقوق من خلال التدريب العملي الذي يمكّنهم من الربط بين التعليم الأكاديمي والواقع العملي، وتطوير قدراتهم القانونية والحقوقية.

(الوطنية لحقوق الإنسان) و «الصحفيين البحرينية» ينظمان ورشة عمل حول «تعزيز الثقافة الحقوقية في المجال الإعلامي»

30 إبريل 2019 م

تزامنا مع اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يصادف الثالث من مايو من كل عام، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع جمعية الصحفيين البحرينية ورشة عمل حول "تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في مجال الإعلام" قدمتها الآنسة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والدكتور عدنان جاسم بو مطيع أستاذ الإعلام المساعد بجامعة البحرين، وذلك بمركز التدريب في المؤسسة الوطنية بمشاركة عدد من الصحفيين والإعلاميين من مختلف الجهات العاملة في مجال الصحافة والإعلام في مملكة البحرين.

تناولت الآنسة ماريا خوري المحور الأول لورشة العمل "دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان" واستعرضت أهم اختصاصات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ودورها الفعال في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان بمملكة البحرين وآلية العمل بالمؤسسة، فيما تناول الدكتور عدنان بومطيع المحور الثاني "ضوابط ممارسة حرية الرأي والتعبير" حيث استعرض فيه المرسوم بقانون رقم (74) لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر وأهم واجبات الصحفي وحقوقه بين القانون وميثاق الشرف.

وآليات الرد والتصحيح والمسؤولية الجنائية في جرائم النشر وتأتي هذه الفعالية في إطار استراتيجية وخطة عمل المؤسسة لنشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال وتوسيع أفق التعاون بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والصحفيين والإعلاميين وايماناً منها بأهمية الإعلام وممارسة حرية الرأي والتعبير.



بمؤتمر الشبكة الدولي بشرم الشيخ حول دور المؤسسات الوطنية في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة





الأستاذ غفار العلي
المستشار القانوني للشبكة العربية

لقد اعتمدت الدول "خطة 2030 للتنمية المستدامة" خلال قمة الأمم المتحدة في شهر أيلول من عام 2015م والتي تعتبر تطويراً ومتابعة لما نادت به الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة لا تتضمن صراحة منظومة حقوق الإنسان، غير أن المسائل التي تغطيها تعكس الإطار الدولي لحقوق الإنسان وتشمل: الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد تضمنت هذه الأهداف بعداً أساسياً يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، باستنادها إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فأضحت الصلة بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، باستناد أهداف التنمية المستدامة إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والمتمثلة: بعدم التمييز، والتمكين، والمساواة، والإدماج، وإمكانية الوصول والمساءلة.

ونظراً لكون هذه الخطة قد استحدثت مؤخراً في عام 2015 فإن ذلك يتطلب ابتداء بناء قدرات العاملين والقائمين على تنفيذها ومنهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والعمل على دمجها بسياسات وبرامج تلك المؤسسات. لذلك عقد المؤتمر الدولي الثاني عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ميريدا، المكسيك أكتوبر 2015، والذي تمحور حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ورصد أهداف التّنمية المستدامة 2030.باعتبار أن المؤسسات الوطنية شركاء أساسيون في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ويلعبون دور محوري في السعي إلى ضمان الامتثال التام للدول للمبادئ والمعايير الدولية لحقوق الانسان على المستوى الوطني، ولما يشكله هذا التعاون من جسر يربط ما بين الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والجهات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.

ومنذ بداية عام 2016 والمجتمع الدولي يقوم بخطوات عملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واضعاً نصب عينيه العمل على تطبيقها جميعاً وبجميع بلدان العالم خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.

في هذا الإطار نظمت الإدارة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعضو الشبكة المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن، والـ UNDP، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ورشة تدريبية حول "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك في الأردن من 13 إلى 2016/12/15م،

بهدف دعم وبناء قدرات العاملين والقائمين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، ودمجها بسياسيات تلك المؤسسات، ولتعزيز وتنمية قدرات المؤسسات الوطنية وتمكينا من اكتساب معلومات متخصصة حول تعزيز دورها في الربط المفاهيمي بين حقوق الإنسان وجدول أعمال وأهداف التنمية المستدامة، وكيفية وضع استراتيجيات وخارطة طريق لإشراك الحكومات والمجتمع المدني في الدور الرقابي لتنفيذها، وتقييم واقع الحال في مجال التنمية المستدامة على ضوء الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان، وتبادل المؤسسات الوطنية لأفضل الممارسات في الدول العربية في كيفية دمج حقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة 2030.

وتناولت الورشة شرح وتعريف دور وولاية المؤسسات الوطنية، وعرض أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، واستعراض واقعها في المنطقة العربية، كما وضحت مسؤوليات المؤسسات الوطنية في التثقيف والتوعية وتثبيت معايير حقوق الإنسان وتقييم وتنفيذ الأهداف، بالإضافة إلى دورها ومسؤوليتها في مجال تعزيز الشراكة وتوضيح دور قطاع الأعمال حول مسؤوليته الاجتماعية، ودعم المشاركة بين المنظمات الغير حكومية والحكومية والمجتمع المدني. وأكد المشاركون في الورشة على أن :

1- المهمة الأكبر هي المياه والتغير المناخي، فشح المياه يؤدي لمشكلة في نقص الغذاء والطاقة والصحة، ويعتبر التغير المناخي سبب كل هذه الآثار.

لذلك يجب أن يكون في كل مؤسسة وطنية شخص له علاقة بالبيئة، لأن البيئة لب التنمية المستدامة، فشح المياه هو من أكبر الأخطار التي تهدد العالم والتنمية المستدامة، وخصوصاً بالوطن العربي.

2- على كل مؤسسة وطنية تنظيم ورش عمل في بلدها (تتناول الأهداف بنداً بنداً) وذلك لمدة 3 سنوات، لرفع قدرات جميع أصحاب المصلحة، خصوصاً المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني وكذلك توعية القطاع الخاص، فلابد من مشاركة الجمهور بعملية التنمية المستدامة وبناء القدرات.

3- ضرورة الاستعانة بالقطاع الخاص والتعاون معه لتنفيذ مشروعات توعوية وتنموية، وتفعيل دوره بهذا السياق.

4- أنه لابد من مشاريع عملية بإطار التنمية المستدامة تستهدف الأفقر بالعالم.

5- أن تجتمع المؤسسات الوطنية مع جميع أصحاب المصلحة ومحاولة تقديم خطة عمل وطنية لتنفيذ الأجندة وتحديد المؤشرات المناسبة.

6- أن تسعى المؤسسات الوطنية للوصول لجميع أصحاب المصلحة (برلمان، حكومة، مجتمع مدني) ووضعهم أمام مسؤولياتهم، وتركيز المؤسسات على بعدين، كشريك ومراقب وذلك عن طريق:

أ- تقديم النصح للحكومة وحثها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ب- تنظيم التقارير المحايدة والشاملة لما تقوم به الحكومات (رصد ما تقوم به الحكومة).

7- ربط موضوع الأمن البيئي والفقر والطعام بموضوع الأمن، كأحد تحديات الأمن وحقوق الإنسان.

8- يؤدي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلى تحويل الحقوق المدنية والسياسية من حقوق معنوية لحقوق مادية ملموسة.

9- كما أكدوا على اعتبار الاقتصاد الاجتماعي من أول أولويات التنمية المستدامة.

توصيات الورشة

1- تنظيم لقاءات وورش عمل لمناقشة باقي أهداف التنمية المستدامة 3020.

2- إطلاق مبادرة من خلال الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتبادل النشاطات المتعلقة بإعمال أهداف التنمية المستدامة.

3- التنسيق بين المؤسسات الوطنية لتبادل التقارير الدورية ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة.

4- عقد لقاء سنوي بين المؤسسات الوطنية لمناقشة مدى التقدم المحرز في دولهم فيما يتعلق بإعمال أهداف التنمية المستدامة.

5- تشجيع المؤسسات على التواصل مع حكوماتهم للنظر في الموافقة على القرار المعني بمشاركة المؤسسات بالمنتدى السياسي لأهداف التنمية المستدامة الصادر وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 163/70 في ديسمبر 2015.

6- التركيز على دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والاستعانة بدور القطاع الخاص وتفعيل التعاون مع قطاعات المسؤولية الاجتماعية "corporate social responsibility" في الشركات الكبيرة لإعداد مشروعات تنموية وتوعوية تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

7- العمل على إصدار دليل إرشادي لمساعدة المؤسسات الوطنية على رسم خطط وبرامج عملية لتفعيل أهداف التنمية المستدامة.

8- صياغة مؤشرات خاصة بالدول العربية ومؤشرات أخرى لكل منطقة وفقا للظروف والإمكانيات والخصوصية التي تتمتع بها كل دولة على حدة.

9- العمل على رفع كفاءة المؤسسات والجهات المعنية بالإحصاءات، وتطوير الأدوات والمنهجيات المستخدمة فيها للوصول لأرقام دقيقة وبشكل دوري.

10- العمل على رفع كفاءة وقدرات موظفي المؤسسات الوطنية من ناحية إعداد التقارير وكيفية إعداد الخطط ووضع المؤشرات لإعمال أهداف التنمية المستدامة.

11- تعزيز الدعم التقني مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

كما كان للشبكة العربية مشاركة بالاجتماع الـ 11 للشبكة الإفريقية والذي نظم في روندا- كنغالي، بتاريخ 8-9 نوفمبر 2017، وهذا المؤتمر الدولي الذي بحث موضوع " بناء نهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها في أفريقيا".

محاور المؤتمر

بالإشارة لمحاور المؤتمر الدولي الذي نظمته كل من الشبكة العربية والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشهر يونيو 2019 بشرم الشيخ. هل يمكن توحيد الاستراتيجيات وماذا يعني ذلك؟ ماذا نعني بالدعوة لتكامل الاستراتيجيات بإطار تكريس عالمية مسيرة حقوق الإنسان، وبهذا السياق توحيدها بين المؤسسات الوطنية والتحالف العالمي ومجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية وهيئات الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة، وأن تتعاون معهم الحكومات بهذا الإطار، (ما رأيكم كيف يمكن أو ما هي الطريقة لتوحيد الاستراتيجيات، الحقيقة أن خطة التنمية المستدامة وأهدافها تشكل الاستراتيجية الموحد التي يجب أن يعدل الجميع خططه لتتضمن تنفيذها، بالتالي بتوحيد الأهداف توحدت الاستراتيجيات، إذا بسياق العمل على تحقيق أهداف التنمية " أي ذات الأهداف أدى لتوحد الاستراتيجيات" وبالاستناد لهذه الأهداف على أصحاب المصلحة السعي لتطبيقها وتنفيذها كل وفق أولوياته والتحديات التي تواجهه وفق موقعه ومهامه واختصاصه والدور المنوط به، إذاً وفق ما فهمت يمكن من الناحية العملية أن نعتبر ببساطة، أن الاستراتيجيات موحدة عند عملها على تحقيق أهداف موحدة متفق عليها أصلاً) بالتالي فهي مسيرة عالمية تتكامل وتتظافر فيها الجهود كل من موقعه ووفق أولوياته، ولاستكمالها على هذه الصورة لا بد من الابتعاد عن التنافس السلبي وإحلال التنافس الإيجابي والتكامل، وأحد أشكال هذا التكامل؛ بمتابعة العمل حول موضوع معين من النقطة التي وصل إليها، وهذا ما يشكل مثالاً يحتذى به بتظافر جهود أصحاب المصلحة.

إذاً بالإشارة لشمولية وعالمية مسيرة حقوق الإنسان ومبدأ عدم ترك أحد ورائك، لا بد لتحقيق ذلك من تكامل وتظافر الجهود، والابتعاد عن التنافس السلبي، خصوصاً مع وجود تجارب وممارسات محدودة بمجال تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف الألفية للعام 2030 لدى جميع أصحاب المصلحة، مع استنفاذ العمل عليه على المستوى النظري، لذلك لا بد من العمل عليه على أرض الواقع وذلك عن طريق وضعه ضمن خططنا وتجربة تنفيذه، (أي وضع خطة تبين كيف يمكن للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية المساهمة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثلاً تنظيم أنشطة تثقيفية وتوعوية، مراجعة القوانين وتزويد الحكومات بمقترحات تعديلات على القوانين بما يدمج مفاهيم التنمية بنص القانون، ما يفتح الأبواب ليكون ضمن خطط عمل الدولة "كما أرى أن آليات متابعة التنفيذ هو موضوع أكثر وضوحاً بالنسبة للمؤسسات الوطنية بالنسبة لغيرها من أصحاب المصلحة")، كل هذا سيخلق تجارب يمكن تقييمها والركون إليها والاهتداء بها والتعديل وفق نتائجها، ثم تبادلها والمضي قدماً. ولتحقيق ذلك لا بد بداية من اتخاذ خطوات عملية، أولها وضع هذا الموضوع ضمن استراتيجيات المؤسسات وخططها السنوية، ودمجه في عملها العادي، باستخدام أهداف التنمية كإطار جديد أو إضافي لبرامجها وأنشطتها التي تعمل عليها حالياً، وبمرحلة متطورة استحداث برامج وأنشطة جديدة مختصة بجدول أعمال أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

بالتالي لابد من إنشاء قسم بالمؤسسة مختص بهذا الموضوع، وعند القيام بهذه الخطوات ستظهر لدى المؤسسات الاحتياجات والتحديات الناشئة عن هذا العمل، وقد تتضمن تدريب الكوادر على مراجعة مدى موائمة التشريعات الوطنية للشرعة الدولية المنضمة لها دولهم، لما لها من تقاطعات مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة وأهداف الألفية 2030 بإطار منعكساتها على الحقوق المدنية والسياسية، ورصد مدى تنفيذ الدولة لأجندة 2030 بسياق تعزيز وحماية حقوق الإنسان (أولويات كل دولة وفق الواقع والاحتياجات وعدم ترك أحد ورائك) وصياغة مؤشرات وطنية تتوافق مع الصكوك الدولية وتتناسب مع كل هدف ومنطقة لقياس التقدم المحقق وتقييمه وتقديم تقارير حوله تشمل التحديات والاحتياجات والمعوقات، ولجعل ذلك أكثر فعالية سيكون من المجدي تضمينه أيضاً بالاستعراض الدوري الشامل، وهنا يأتي دور الشبكة العربية مع شركائها بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكل مؤسسة أو منظمة ترغب بالتعاون بهذا المجال، بما يعزز قدرات ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة، وذلك بالعمل على المستوى القطري لكل مؤسسة وفق احتياجاتها والتحديات التي تواجهها، والعمل على مستوى الإقليم، بما يستفاد منه بتبادل التجارب وأفضل الممارسات، وهذا ما يحتاج لموارد مالية وبشرية علينا التفكير بكيفية توفيرها، وتقترح الشبكة التعاون بين المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية لإيجادها للمضي قدماً، ونطلب بتوصيات هذا المؤتمر أن تقدم الأمم المتحدة دعماً مالياً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتمكينها على العمل على أهداف التنمية وخصوصاً المؤسسات الوطنية التي لا يوجد لديها دعم مالي كاف وكمثال على سبيل الذكر وليس الحصر المؤسستين الوطنيتين في كل من جيبوتي وجزر القمر ، ناهيكم عن المؤسسات الناشئة مثل المؤسسة الوطنية في لبنان، والتعاون مع الشبكة العربية بإطار التكامل في هذا المجال.



د. موسى بريزات لـ (مجلة الشبكة العربية) ...

الاحتلال الإسرائيلي خارج القانون لهذه الأسباب...

موسوعة أكاديمية ديبلوماسية حقوقية.. حيث جاء للعمل الحقوقي من خلفية ديبلوماسية استمرت 35 عاماً تخللها 15 عاماً كسفير في أكثر من دولة.. أكبر فترة عمل فيها كان مندوباً دائماً للمملكة الأردنية بالمكتب الأوروبي في الأمم المتحدة بجنيف.. كان واحد من السفراء الأربعة الذين تولوا صفقة البناء المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان.. عمل ممثلاً في جميع المنظمات الدولية.. عمل في مكتب جلالة الملك في رئاسة دائرة الدراسات الاستراتيجية لمدة سبع سنوات.. كما عمل في خط مواز للعمل الديبلوماسي . عمل لمدة سنة أستاذاً زائراً بجامعة في الجانب الأكاديمي حيث نال درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة نيويورك. هارفرد وسنة أخرى أستاذاً زائراً بمعهد بروكنجز بواشنطن،

ألف كتاب طبع ببريطانيا؛ حول العلاقة الأردنية الفلسطينية وأثر السياسات العربية وتوصل في هذا الكتاب لاستنتاجات أصبحت واقعاً معاشاً في الواقع الحالي لعصرنا، وهو أن الخلافات والسياسات العربية كان لها دور كبير في ضياع الدولة الفلسطينية.

الدكتور/ موسى بريزات المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن، عضو الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حوار مع مجلة الشبكة العربية فإلى مضابطه.



الشبكة استطاعت أن تقوّي المؤسسات الوطنية أمام أنظمتها ومجتمعاتها

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مؤتمراً دولياً بالمملكة الأردنية في مايو 2018 حول "الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد، وواقع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.. أين وصلت توصيات ومخرجات هذا المؤتمر الهام؟

كما هو معروف أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي ليست الجهات التنفيذية لهذه التوصيات، وقد كانت الفكرة الأساسية من هذا المؤتمر أن الاحتلال أصبح الآن احتلالاً شبه دائم، وبالتالي تحول الأمر إلى استعمار، الاحتلال في القانون الدولي أمر مؤقت ويجب أن لا يكون حالة دائمة، وقد يسمح له بالقيام ببعض الإجراءات لحماية أمن قواته حتى ينتهي الاحتلال، ولكن إسرائيل لم تعترف أنها دولة محتلة ولم تعترف بانطباق اتفاقية جنيف على الأراضي التي احتلتها، وأخذت تعمل على إدامة الاحتلال واتبعت أساليب ديبلوماسية ملتوية وحنث بالوعود في علاقتها بالأمم المتحدة، وتمردت على القانون الدولي وفرضت قانون الاحتلال وأصبحت خارج القانون.

الاحتلال الإسرائيلي خارج القانون لهذه الأسباب

أما بالنسبة لتوصيات المؤتمر فقد جاءت من منطلق حقوق الإنسان، بأن الاحتلال هو أكبر انتهاك لحقوق الإنسان ولو توفرت مصداقية لأي توجه دولي لاحترام حقوق الإنسان، يجب أن يبدأ بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك توجهنا بتوصيات للدول العربية وللمؤسسات الوطنية في العالم بأن تسعى للعمل لإنهاء هذا الاحتلال بكل الطرق، فواقع الاحتلال في فلسطين أثر على الحالة في الوطن العربي بأكمله وبدأت الشعوب العربية تشكك في مصداقية وفعالية اتفاقيات حقوق الإنسان وتتهم هذه الاتفاقيات بالانتقائية، ويستشهدوا بواقع الاحتلال الإسرائيلي ومواقفه، وتغاضي المجتمع الدولي والمجتمع الغربي الذي يعتبر هو القاعدة لهذه الاتفاقيات حيث بات متهماً بالازدواجية... فهذا المؤتمر ناقش جميع هذه القضايا وركزنا على أن تكون هنالك خطوات عملية تتم متابعتها مع السلطة الفلسطينية والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ومع الدول العربية وتم تشكيل فريق مهمته متابعة توصيات المؤتمر والجهود الدولية بشأن هذه القضية.

ما هو تقييمك للدور الذي تقوم به الشبكة العربية بشكل عام سواء في القضية الفلسطينية أو في جميع القضايا الأخرى التي تخص حقوق الإنسان سواء الحريات والأمن والمرأة أو التنمية المستدامة أو مشاركتها بمراقبة الانتخابات في البلدان العربية؟

الشبكة العربية إنجاز حقوقي، رأى النور بدعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واحتضان دولة قطر لها واستضافتها

من وجهة نظري المتواضعة، الشبكة أصبحت أهم مؤسسة عربية في الوقت الراهن رغم التحديات، وباتت الشبكة العربية دولياً وإقليمياً فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمجتمعات العربية، تمثل شكل من أشكال التماسك العربي خارج المنظومة العربية الرسمية، وأنا في رأيي المنظومة الحقوقية العربية متماسكة وتعمل جنباً إلى جنب، ولذلك أعتبر الشبكة العربية رسالة لبقية المؤسسات العربية، لأن تكون في مستوى تماسكها وتنسيقها المشترك، ويجب أن نحافظ على هذه الآلية وليس لدي أي تردد لأن أشكر وأعترف وأقول أنه لولا الدور الكبير الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر في دعم الشبكة، وكذلك احتضان دولة قطر لها واستضافتها "بلد المقر"، ربما كان هذا الإنجاز الحقوقي العربي المشترك لا يرى النور، ويجب أن نكون صادقين مع أنفسنا في هذا الأمر.

عطفًا على حديثك حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهي المكون الرئيسي للشبكة العربية، وأنها ليست جهات تنفيذية، وكذلك أن الشبكة العربية بتماسكها تشكل أحد أركان منظومة حقوق الإنسان العربية، ما هو مدى تأثير تجاوب الجهات التنفيذية وعدم تجاوبها على استمرارية هذا التماسك؟

شرعية الدولة في الأمم المتحدة وعضويتها مبنية على احترام حقوق الإنسان

هذا هو التحدي الحقيقي الذي تواجهه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولكن بمجرد إنشاء المؤسسة الوطنية في دولة ما، ومجرد التزام الدولة بإنشائها وفقا لمبادئ باريس لعام93، تصبح هنالك درجة من الإلزام للجهات التنفيذية بأن تتجاوب مع توصيات المؤسسات الوطنية، وحتى شرعية الدولة في الأمم المتحدة وعضويتها مبنية على احترام حقوق الإنسان، فأول أساس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المنظومة الدولية لحقوق الإنسان هو أن مسألة احترام الدولة لحقوق مواطنيها ليس أمر يخص الدولة بالكامل، فهنالك التزامات تجاه الدول الأخرى، وعضوية الدولة في المجتمع العالمي بأن تحترم وتنفذ التزاماتها تجاه مواطنيها.

كذلك عندما أنشئت هذه المؤسسات وفقاً لقانون، ونحن نراقب ونساعد الدولة إلى المدى الذي تلتزم به بما جاء

في دستورها ونظامها الأساسي بغض النظر عن نظام الحكم فيها.

وأنا قد أكون اطلعت على معظم دساتير الدول العربية إن لم يكن كلها وقد تضمنت تلك الدساتير فصل ثابت بكل دولة عضو في الأمم المتحدة، بأن تكون محبة للسلام وتحترم تعهداتها الدولية والتي من بينها احترام حقوق الإنسان لمواطنيها وللمقيمين على أرضها.

لذلك المؤسسات الوطنية لديها القوة لأن تدافع عن حقوق الإنسان. وربما تكون هنالك صعوبة، لأن بعض الدول لا تحترم القانون الدولي بشكل كامل، ولكن لا توجد دولة تستطيع أن تنتهك وتتجاهل القانــون الدولـي - طبعـاً عدا الاحتلال الإسرائيلي - والقانون الإنساني واحترام حرية الفرد وكيانه، ولا أعتقد أن أي دولة عربية تقبل بأي شكل من الأشكال أن تكون شبيهة بعنصرية الاحتلال الإسرائيلي.

الدول العربية تطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان وتوصيات مؤسساتها الوطنية بشكل متفاوت

لذلك أغلبية الدول العربية تقوم بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان وتوصيات مؤسساتها الوطنية بشكل متفاوت، كذلك من قوة المؤسسات الوطنية أن لها رديف سواء في البرلمانات والمجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، ونحن نسعى لأن تكون الشبكة العربية مثلاً وخياراً تحتذي به المؤسسات العربية الأخرى.

■ مراقبة الانتخابات وتعزيز العملية الديمقراطية في البلدان العربية، هذا الحديث يقودنا أيضاً إلى اجتماعات مائدة الخبراء الخاصة بإصدار الدليل الإرشادي لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد ومراقبة الانتخابات بمراحلها المختلفة، ما هي آخر الخطوات التي وصل لها هذا الدليل؟

فكرة هذا الدليل جاءت قبل عامين حينما نفذت الشبكة العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة بالأردن ندوة عن الانتخابات والديمقراطية في العالم العربي، وحينها أصدرنا إعلان البحر الميت حول ديمقراطية العالم العربي ومن هذا الإعلان صدرت توصية بضرورة إصدار دليل إرشادي للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، حول دورهم برصد حقوق الإنسان في أثناء العملية الانتخابية ومراقبة الانتخابات، وتم العمل عليه بالتعاون بين خبراء الأمم المتحدة وخبراء عرب من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء بالشبكة العربية، وهذا شيء جيد، وقد مر هذا الدليل بمراحل كثيرة، وفي الفترة الأخيرة كان هناك نوع من الحوار المعمق وتباينت الرؤى حول ما يهدف إليه الدليل، هل يقتصر فقط على دور المؤسسات الوطنية على رصد حالة حقوق الإنسان بشكل عام؟ بمعنى هل تقوم المؤسسات الوطنية بمراقبة طبيعة القانون الانتخابي؟ دور المجتمع المدني في الانتخابات؟ طبيعة إدارة العملية الانتخابية؟ يعني بشكل عام تناقش فلسفة ومضمون حقوق الإنسان من عدمه في العملية الديمقراطية.
أم أن دور المؤسسات الوطنية هو مراقبة يوم الاقتراع، وبعض المنظمات الدولية ترى أن المراقبة عملية سلبية لأنها فقط تعني الملاحظة وأن يجلس مراقبون من المؤسسات الوطنية في قاعات الاقتراع ويراقبون سلامة العملية من عدمها دون التدخل، أما عملية الرصد فيمكن للمؤسسات أن تتدخل في طبيعة الانتخاب وطبيعة القانون الانتخابي واقتراح التشريعات والتعليق على التشريعات وتعديلها.

الآن في مائدة إسطنبول جلسنا مجموعة من الخبراء، واستطعنا أن نتجاوز النقاط الخلافية حول الدليل الإرشادي واتفقنا على أن المؤسسات الوطنية هي ليست مراقب فقط وإنما ترصد العملية الانتخابية بمراحلها الثلاثة، قبل وفي أثنائها وبعدها، ثم المراقبة أو الملاحظة خلال عملية الاقتراع، من خلال منظومة المراقبين التي تعدها المؤسسات الوطنية، وبالنهاية تصل لاستنتاجات حول العملية الانتخابية من حيث جودة القانون والتزام الدولة والإدارة الانتخابية بالمعايير الانتخابات الحرة النزيهة، وضمان سلامة فلسفة الانتخابات بخروج مجالس نيابية تشريعية عبر شخصيات تمثل رغبة الجماهير في التغيير؟ أم لا؟.

ومن حيث النتيجة ولوجود أدلة كثيرة عن عملية ملاحظة الاقتراع والإدلاء بالأصوات، ولوجود خبرات وتجارب لدى المؤسسات الوطنية بهذا الصدد، سيتناول هذا الدليل ويركز على دور المؤسسات برصد حقوق الإنسان بسياق العملية الانتخابية ككل بمراحلها الثلاثة.

كيف كانت آلية الاتفاق النهائي على الدليل الإرشادي بعد مداولات عام تقريباً انخرط فيها الخبراء؟ وهل تضمن عملية تطبيق موجهات الدليل بصورته النهائية الخروج بانتخابات حرة ونزيهة في العالم العربي؟

لا توجد عملية انتخابية سليمة 100٪ في منطقتنا العربية

نحن دخلنا في حوار معمق مع زملائنا من الأمم المتحدة من المختصين والخبراء بموضوع الانتخابات وكان نقاش مثمر واستطعنا أن نوصل لقناعات مشتركة وأن نصحح بعض المفاهيم ومن حيث النتيجة اقتنع الجميع بالنتائج التي توصلنا لها، والآن سينطلق الدليل وأنا أعتقد أنه سيكون واحد من أهم إنجازات الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

أما بالنسبة للخروج بانتخابات حرة ونزيهة فأنا لدي تجربة شخصية في الأردن بعد أن قدمت استقالتي من عملي كسفير في وزارة الخارجية ونزلت كمرشح في انتخابات 2010م، وأستطيع القول بأنه لا توجد عملية انتخابية سليمة 100٪ في منطقتنا العربية، ولا زالت العديد من الدول العربية تخاف من العملية الديمقراطية، وكذلك الشعوب العربية لا تزال تحتاج لمزيد من التعريف والتثقيف بأهمية وقيمة الديمقراطية والحكم الذاتي كما أن التناقضات داخل المجتمعات العربية والتركيبة الاجتماعية المختلفة تسيطر على مفهوم الفرد الذي يعتبر الوحدة الأساسية للعمل السياسي في العالم، لأن الديمقراطية تقوم على التحالفات من أجل خدمة الفرد.

هنالك فرق بين الفرد والفردية فالثانية تعني التفكير فقط في الذات، أما الفرد فهو محور العملية السياسية بمعنى أن الإنسان يجب أن يتمتع بالكرامة والحقوق وعليه واجبات، ولا يجوز الاختلاف في هذه الحقوق والواجبات، كما في الإسلام الذي يعتبر الإنسان هو الأساس بغض النظر عن لونه أو جنسه أو عرقه أو طائفته، لكن الانتماءات الضيقة سواء أكانت قبلية أو حزبية تبتعد عن هذه المعاني، ولا يصبح الفرد فيها محور العملية الديمقراطية.

يعتبر محور النهوض بمنظومة حقوق الإنسان في المنطقة العربية من أهم المحاور التي تعمل عليها الشبكة من خلال الارتقاء بتصنيف المؤسسات الوطنية الأعضاء أو التشجيع على إنشاء مؤسسات وطنية قائمة على أسس ومبادئ باريس في البلدان العربية؛ أين وصلت الشبكة العربية في طريق تحقيق هذا الهدف؟

بالطبع نحن أمامنا طموح كبير في هذا الجانب ولكن الشبكة العربية فعلت الكثير على صعيد تمكين المؤسسات القائمة وتشجيع الدول العربية التي لم تنشئ مؤسسات وطنية، كما استطاعت الشبكة أن تقوّي المؤسسات الوطنية أمام أنظمتها ومجتمعاتها، وفعلت الكثير في عملية بناء قدرات المؤسسات العربية.

وهنا أود أن أشير للدور الكبير الذي قام به الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، وذلك بمأسسة الشبكة ودعمها وعدم ادخار أي جهد من شأنه دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص العربية منها بالإضافة لدوره الرائد بالعمل على تعزيز منظومة حقوق الإنسان العربية، والمناصب التي تقلدها ويتقلدها في كثير من المنظومات الدولية لحقوق الإنسان يسرت له تقديم هذا الدعم، مثل ترؤسه للجنة الاعتماد الدولية في السابق وهو حالياً الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونائب رئيس وعضو اللجنة التنفيذية للتحالف العالمي، ونتمنى وننتظر استمرار دعمه وجهوده المحمودة والمقدرة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

الشبكة استطاعت أن تقوّي المؤسسات الوطنية أمام أنظمتها ومجتمعاتها

ما أهمية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ وما هي تجربتكم في المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن بهذا الإطار؟

90٪ من أهداف التنمية المستدامة تدخل في حقوق الإنسان

المؤسسات الوطنية لها دور أساسي في هذا الشأن وذلك من واقع الإجماع الدولي بأن 90٪ من أهداف التنمية المستدامة تدخل في حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي أحد أهم الجهات التي تراقب مدى تنفيذ الدول للالتزاماتها في مجالات حقوق الإنسان والآن عندما نتحدث عن أهداف التنمية المستدامة فهي تعزز التزام الدول بهذه الحقوق.

وعلى المؤسسات الوطنية أن تنفتح وتتعامل مع هذه الأهداف وتضع خطة استراتيجية لكيفية مساعدة الدول في تنفيذ التزاماتها تجاه أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030م، وهذا ما فعلته المؤسسات الوطنية بداية في عام 2015 في ذات الفترة التي أقرت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة، حيث وضعت المؤسسات الوطنية خطة عملية لتحديد أدوارها في الرصد والمناصرة وتقديم الخبرة الفنية والاقتراحات العملية والتشبيك مع دولها.

■ هل تعتقد أن المؤسسات الوطنية لها دور في عملية مراقبة الدولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

أصلاً الدول ملتزمة بتنفيذ هذه الأهداف، والمؤسسات الوطنية تراقب مدى التنفيذ وتساهم في وضع مؤشرات لقياس التقدم في التنفيذ من خلال الأهداف العامة وغاياتها وتعتبر المؤسسات الوطنية هي أنسب جهة والأكثر قدرة على مراقبة صدقية المؤشرات وارتباطها بالغايات.

■ وهل الغايات بالفعل مرتبطة بالأهداف وتخدمها؟

عندما نتحدث مثلاً عن أحد أهداف التنمية المستدامة (تعليم جيد للجميع وبالتساوي) فالمؤسسات الوطنية هي الجهة التي تستطيع أن تراقب مدى تنفيذ الدولة لهذا الهدف من حيث جودة التعليم وتساويه على أساس الجندر أو المناطق أو العمر أو الجنس أو اللون أو المعتقد أو الدين إلى آخره،نحن مثلاً في الأردن اتفقنا مع وزارة التربية في اجتماع موسع مع الهيئة المعنية بالمناهج لنقوم بإدماج حقوق الإنسان
في المناهج بموافقة وزارة التربية والتعليم ورئاسة الوزراء وعقدنا مؤتمر مشترك في هذا الإطار ووضعنا خطة تنفيذية لعملية الإدماج.

فنحن في الأردن قطعنا شوط كبير مع الشبكة العربية وقمنا بتنظيم ورشة عمل حول دور المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقمنا بتدريب الفريق المعني بالأردن في هذا المجال.

وفي اعتقادي أنك إذا بدأت بأهداف التنمية المستدامة ستنتهي في حقوق الإنسان وإذا بدأت في حقوق الإنسان وعملت على تنفيذها ستنتهي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

■ **وفقاً لتجربتكم في الأردن ما هي أهم المحاور التي تحتاج المؤسسات الوطنية العمل عليها؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الشبكة العربية في هذا الإطار؟**

الاحتياجات كبيرة وما يجب أن تقوم به الشبكة أيضاً دور كبير وهام في عملية التدريب على كيفية وضع المؤشرات والرصد ومعرفة التشريعات بشكل تدقيق ومعرفة الغايات والسياسات، سلامتها من حيث الصياغة والتنفيذ، الأمر الذي أوصت به الجمعية العامة للشبكة العربية ولجنتها التنفيذية، ومؤتمر الشبكة الأخير الذي عقد بتاريخ 26-27 يونيو 2019 في مصر بمنطقة شرم الشيخ، حول دور المؤسسات الوطنية في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهنا أود أن أثمن دور السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية، وكادر الإدارة العامة للشبكة العربية على جهودهم الدؤوبة في تنفيذ جميع التوصيات ومتابعتها وبلورتها على أرض الواقع من خلال برامج الشبكة وأنشطتها والفعاليات التي تنفذها، هذا الجهد الذي أثمر وأسهم بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية وعزز من قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا المجال.

ونأخذ في هذا السياق الصحة وتأمين المستوى الملائم للصحة والغذاء للأطفال أو محاربة الفقر والجوع، كمثال، يجب أن تكون هنالك دراية بكيفية صياغة السياسات التي تساعد على محاربة الفقر، فمعظم سياسات صندوق النقد الدولي تعزز الفقر والدولة التي تلتزم فقط في برنامجها بتوصيات صندوق النقد الدولي ستخلق أغنياء وستخلق فقراء لأنها سياسات تهتم بالمستهلكين وليس المحتاجين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي الأقدر على تقييم هذه السياسات في مجتمعاتنا العربية، خاصة في الدول غير النفطية.

ففي النظام الاقتصادي العالمي تعالج هذه الثغرة بما يسمى بشبكة الحماية الاجتماعية ولا يوجد أفضل من المؤسسات الوطنية في عملية متابعة منظومة الحماية الاجتماعية، فهي ليست شعار يطلق، بل تبحث عن الفئات الفقيرة والهشة.

فالشبكة العربية يمكن أن يكون لها دور هام في تدريب كوادر المؤسسات الوطنية في عملية تحليل السياسات وجمع المعلومات وتقييم السياسات ومدى علاقتها بالأهداف ثم مدى نجاح تطبيق الهدف والمتابعة فيما بعد السياسات وكيفية تغييرها إذا كانت غير مطابقة للأهداف وبطريقة حيادية.

فميزة أهداف التنمية المستدامة أنها عبارة عن خطة تنفيذية لتطبيق معايير حقوق الإنسان.